



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد

الثالث والعشرون

الفصل الأول

2023

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الأول - 2023)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The First Quarter – 2023)

البنك المركزي العراقي

2023

تقرير الإنذار المبكر للفصل الأول من عام 2023 / العدد الثالث والعشرون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدأ إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مجموعة مؤشرات تعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع النقدي والمالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الأول من عام 2023، العدد الثالث والعشرون، بغداد، 2023.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

1.....	المقدمة
8-2.....	الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة)
2.....	أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي
4.....	ثانياً: كفاية الاحتياطيات
4.....	1. نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
4.....	2. معدل نمو نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
5.....	3. مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات
6.....	ثالثاً: التعبير في معدلات أسعار الفائدة
6.....	1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع
7.....	2. سعر الفائدة الحقيقي
25-9.....	الفصل الثاني (تحليل مؤشرات إداء المصارف)
9.....	1. قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف
10.....	2. الودائع المصرفية والعملية في التداول إلى عرض النقد الواسع M2
11.....	3. إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع
12.....	4. استثمارات المصارف العاملة
13.....	5. المضاعف النقدي
14.....	6. ربحية المصارف
16.....	7. ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية
17.....	8. القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي
19.....	9. القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع
20.....	10. القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول
21.....	11. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة
22.....	12. صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف/ رؤوس أموال المصارف العاملة
23.....	13. فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
31-26.....	الفصل الثالث (تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي)
26.....	أولاً: معدل التضخم
27.....	ثانياً: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
28.....	ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
29.....	رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي
30.....	خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي

قائمة الأشكال

8-2.....	الفصل الأول
3.....	شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)
3.....	شكل (2) قيمة الدينار العراقي ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)
4.....	شكل (3) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)
5.....	شكل (4) معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)
6.....	شكل (5) نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات
7.....	شكل (6) معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير
7.....	شكل (7) معدل سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم

25-9.....الفصل الثاني

- شكل (8) نسبة الودائع المصرفية والعملية في التداول إلى (M2) 10
- شكل (9) نسبة الودائع الثابتة، ودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية..... 11
- شكل (10) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي..... 12
- شكل (11) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي..... 13
- شكل (12) نسبة العملية في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي..... 14
- شكل (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي..... 15
- شكل (14) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الحكومية والخاصة..... 15
- شكل (15) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة..... 16
- شكل (16) صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة..... 17
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة والقطاع المصرفي..... 18
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع العام والقطاع الخاص..... 19
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة والقطاع المصرفي..... 20
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة والحكومية والقطاع المصرفي..... 20
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية..... 21
- شكل (22) نسبة الائتمان النقدي الممنوح لكل قطاع من القطاعات الحقيقية..... 22
- شكل (23) نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى إجمالي رأس مال المصارف التجارية..... 23
- شكل (24) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 24

31-26.....الفصل الثالث

- شكل (25) معدل التضخم 27
- شكل (26) نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 28
- شكل (27) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي 28
- شكل (28) المخفض الضمني ومعدل التضخم 29
- شكل (29) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 30

قائمة الجداول

- جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 8
- جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف..... 25
- جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي 31

المقدمة

يُعدُّ تقرير مؤشرات الإنذار المبكر من أهمّ التقارير التي تساعد في فهم أهمّ المخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي، إذ يوافر معلومات مهمة عن أدائه ويقدم حلولاً للجهات المعنية لمعالجة أية اختلالات قد تظهر مستقبلاً، وذلك باعتماد تقييم مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع المصرفي، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين مستمر ويقدم تقييماً لتأثير السياسات والتشريعات الحكومية في عمل القطاع المصرفي.

في الفصل الأوّل من عام 2023، أظهر مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي استقراراً بضمن الحدود المعيارية الدنيا والعليا، في حين ارتفعت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) إلى (83.3%)، وهي تفوق الحد الأدنى المحدد والبالغ (50%)، وزادت مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية لإجمالي الاستيرادات إلى (36) شهراً في الفصل الأوّل من عام 2023، ويعزى ذلك إلى زيادة حجم الاحتياطيات الأجنبية وتراجع إجمالي الاستيرادات جراء تطبيق المنصة الإلكترونية، أما من ناحية أداء المصارف فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (48.6%) للفصل الأوّل من عام 2023، وهي أقل من الحد المعياري المحدد من البنك المركزي البالغ (75%)، وشهدت نسبة المضاعف النقدي انخفاضا إلى (1.12%) وارتفع مؤشر العائد على الموجودات إلى (1.9%)، ونسبة العائد على حقوق الملكية ارتفعت إلى (15.5%). أما مؤشرات الاقتصاد الكلي فقد سجّل مؤشر سلة أسعار المستهلك في العراق (CPI) انخفاضا خلال شهر آذار 2023 بنسبة تغيّر (-0.7%) مقارنة بشهر شباط للعام نفسه، والذي يمثّل معدّل التضخم الشهري. أما عند إجراء مقارنة سنوية لشهر آذار من عام 2023 فقد بلغ معدّل التضخم (5.3%)، بعد أن سجّل مؤشر أسعار المستهلك (122.1) نقطة مقارنة بـ (116.0) نقطة للشهر نفسه من عام 2022. وحققت الموازنة العامة للدولة فائضاً يزيد عن (4.6) ترليون دينار للفصل الأوّل من عام 2023، وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (5.96%). وارتفعت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام بنسبة (8.2%) في الفصل الأوّل من عام 2023، وسجّل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي وللصناعات من عام 2023 تراجعاً بلغت نسبته (-12.4%) ليبلغ (76.6) ترليون دينار.

الفصل الأول: مؤشرات استقرار قيمة العملة

يُعدُّ استقرار قيمة العملة مؤشراً مهماً للاستقرار المالي والاقتصادي للبلد، ويتأثر استقرار العملة بعوامل عدّة، بما في ذلك العرض والطلب على العملة في السوق المحلي، والاحتياجات النقدية للبلد، ومعدّلات التضخم، والمستوى العام للنشاط الاقتصادي والسياسات النقدية والمالية المتبعة ومعدّل الاستيرادات، فإذا كان هناك استقرار في هذه العوامل ولم تحدث تقلبات كبيرة، فمن المرجح أن يكون هناك استقرار في قيمة العملة، ومن أبرز المؤشرات التي تبيّن أفضل النتائج لمعرفة التقلبات التي تحصل في قيمة العملة المحلية هي مؤشر ضغط سوق سعر الصرف الأجنبي، ومؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية فضلاً عن قياس معدّلات التغيير في أسعار الفائدة، وهذه المؤشرات تم اختيارها لأنها تتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي.

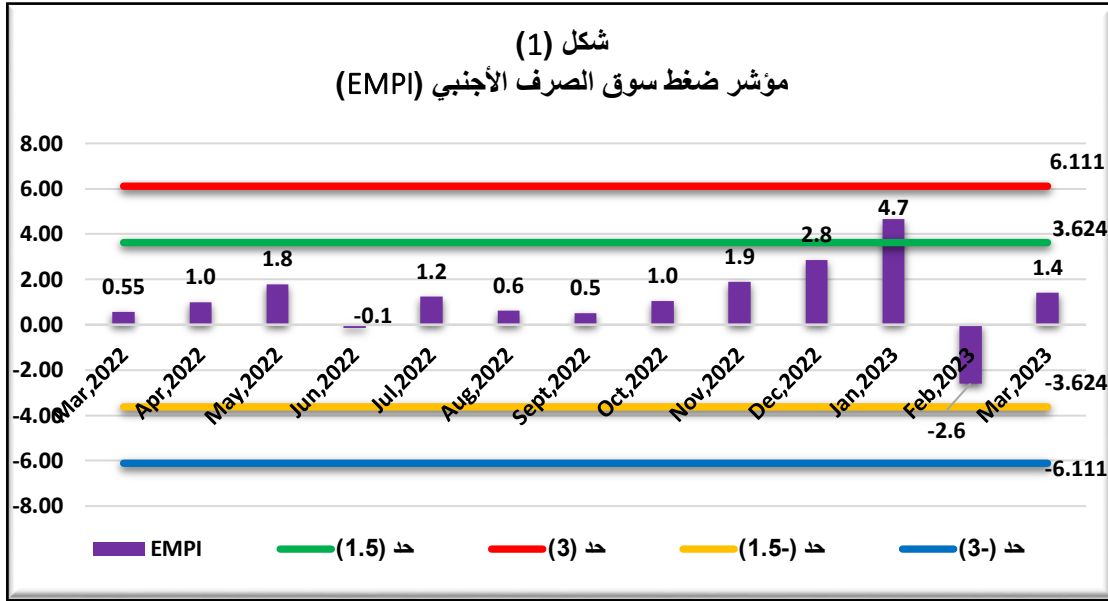
أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (Exchange Market Pressure Index) ¹

يُعدُّ سعر الصرف من أهمّ المتغيرات ذات الأثر المباشر في الاقتصاد العراقي، وذلك لأنّ التقلبات المرتفعة التي تحصل فيه تترك آثاراً سلبية على قيمة الدينار وعلى معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذه التقلبات تكون نتيجة أسباب عدّة، أهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي على العملة المحلية، وذلك عن طريق مقارنته بالقيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق عبر إدخال صافي الاحتياطيات الأجنبية بصفة مؤشر أساس مع سعر صرف السوق في العراق.

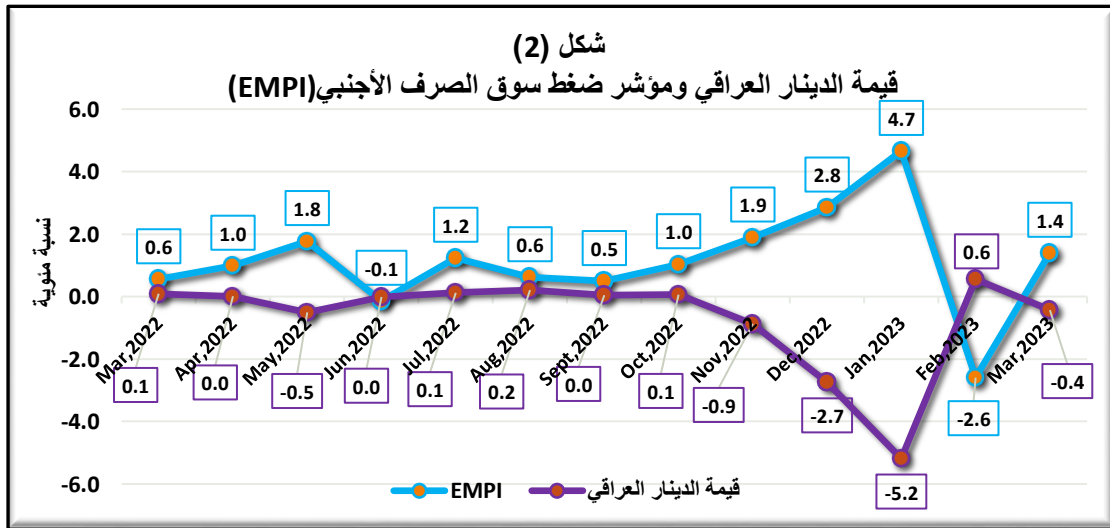
إنّ البنك المركزي العراقي يمكنه التدخل مباشرة في سوق الصرف الأجنبي عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية، وبذلك يتم التحكم في العرض والطلب على العملة المحلية ومن خلاله يتم التحكم في سعر صرف السوق السوداء، ففي بداية عام 2023 أجرى البنك المركزي العراقي تخفيضاً لسعر الصرف الرسمي من (1450) إلى (1300) دينار لكل دولار أمريكي، تبعها وضع إجراءات لتنظيم عمليات التحويلات الخارجية، للتأثير في عرض العملة المحلية وطلبها، وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء، فتمّ استخدام هذه الآليات للحفاظ على استقرار سعر الصرف ومنع انخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير، ممّا ساعد في بقاء مؤشر

¹ البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص3

ضغط سوق الصرف الأجنبي ضمن الحدود المعيارية الدنيا والعليا، أي ضمن قدرة البنك المركزي العراقي للدفاع عن قيمة العملة المحلية، وعلى النحو الموضح في الشكل (1).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2023.
ويوضح الشكل (2) العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي وقيمة العملة المحلية، إذ يُلاحظ انخفاض قيمة الدينار العراقي لشهر آذار عام 2023 ليصل إلى (-0.4%) مقارنة بشهر شباط الذي بلغت فيه (0.6%)، قابلها ارتفاع في قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ليصل إلى (1.4%) بعد أن كان (-2.6%) أثناء المدة نفسها وجاء ذلك نتيجة الانخفاض في مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية، وارتفاع الطلب عليها مما أثر سلباً في قيمة الدينار العراقي.



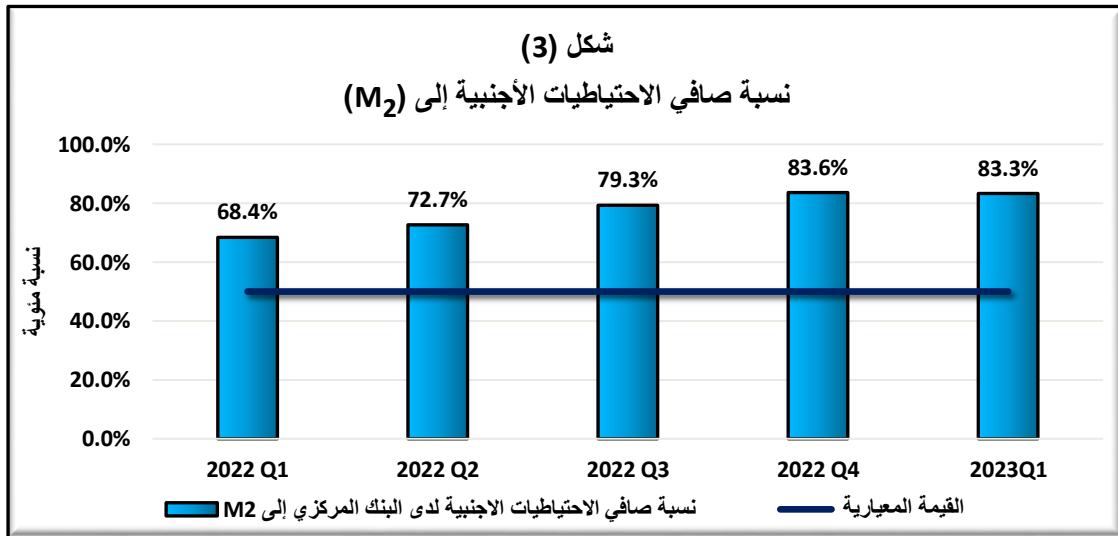
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2023

ثانياً: مؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية

تسعى البنوك المركزية إلى تحقيق مستوى أمثل وملائم للاحتياطيات الأجنبية لكي تكون في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة غير المتوقعة التي يتعرض لها ميزان المدفوعات، وهذه المؤشرات تُستخدم لقياس قدرة البلد على تلبية احتياجاته من العملة الأجنبية وتمويل عجز الميزانية وتحقيق الاستقرار المالي، ولذلك تُعدُّ الاحتياطيات الأجنبية الكافية وسيلة لدعم الثقة في قيمة العملة المحلية وتقليل مخاطر هروب رأس المال، وهناك مؤشرات عدّة لقياس الاحتياطيات الأجنبية منها:

1- نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂)

سجّلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد وللفصل الأول من عام 2023 ارتفاعاً نسبته (83.3%) بعد أن بلغت (68.4%) للفصل نفسه من العام السابق، وهي نسبة مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (50%)، وهذا ما يبيّنه الشكل (3) الذي يشير إلى قدرة البلد الائتمانية وأنّ البلد قادر على مواجهة المخاطر الاقتصادية بشكل أفضل، وأنّ صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي ضمن الحدود الآمنة.

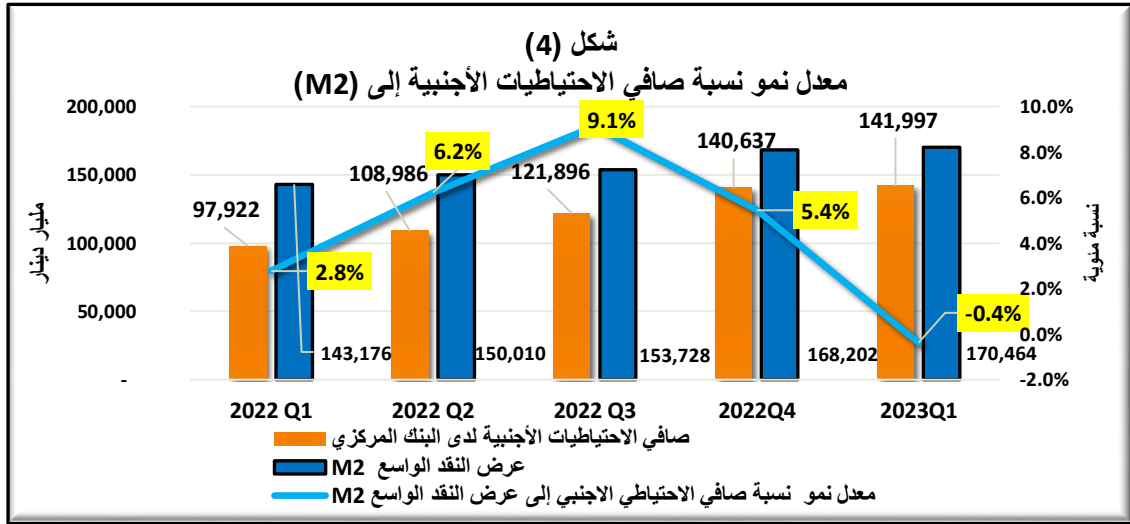


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

2- معدّل نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى نمو عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂)

شهدت نسبة نمو صافي الاحتياطي الأجنبي إلى نمو عرض النقد (M₂) تراجعاً أثناء الفصل الأول من عام 2023 لتصل إلى (-0.37%) بعدما كانت (2.77%) في الفصل الأول من العام السابق على الرغم من ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.97%) أثناء الفصل الأول من عام

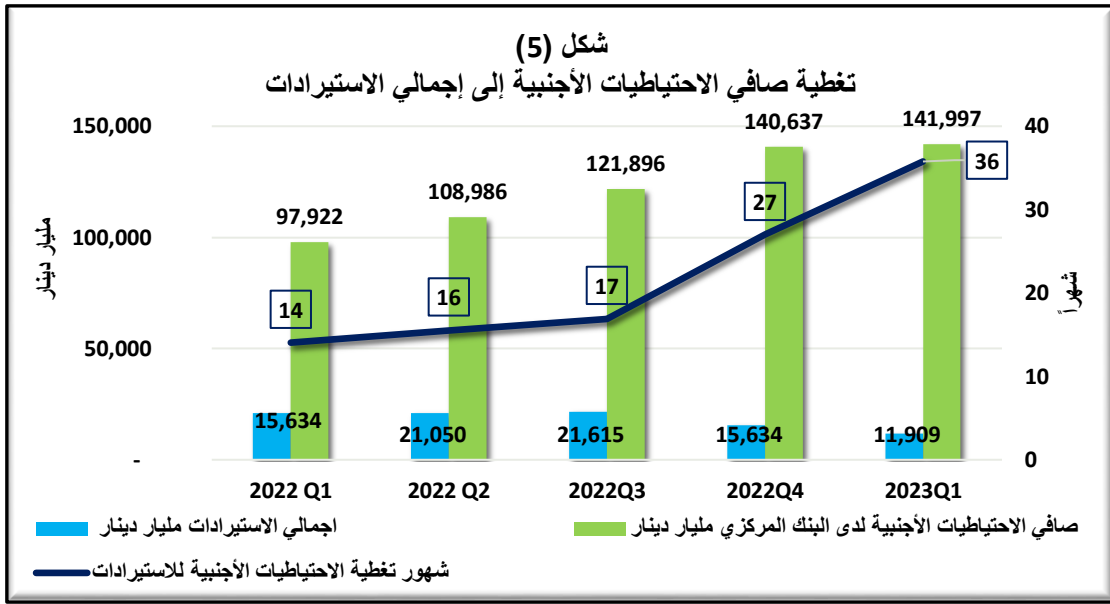
2023، إلا أنّ نسبة ارتفاع عرض النقد الواسع (M₂) كانت أعلى لتصل إلى (1.3%) أي إنّ معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي إلى عرض النقد الواسع (M₂) كانت بصورة متناقصة على الرغم من ارتفاع معدل صافي الاحتياطي إلى عرض النقد (M₂) وهو مؤشر يعزز الثقة بالدينار العراقي بوصفه مخزناً للقيمة، وكذلك الحفاظ على قيمة العملة الوطنية من خلال ضمان استقرار سعر الصرف بوصفه مثبتاً اسمياً للتضخم، وعلى النحو المبين في الشكل (4).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

3- مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات

يُستخدم مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات لتقييم قدرة الدولة على تمويل وتغطية حاجتها للاستيرادات بوساطة احتياطياتها الأجنبية، بافتراض عدم وجود أية إيرادات أو إضافات من العملة الأجنبية في المدة نفسها، وبلغ الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان بين (4 - 5) أشهر، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى على حسب وضعها الاقتصادي، وفي حالة العراق فقد بلغ حدّها الأدنى المقبول مدة (6) أشهر، ويلاحظ من الشكل (5) ارتفاع مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات بمدة تغطية بلغت (36) شهراً أثناء الفصل الأوّل من عام 2023، بعد أن بلغت (14) شهراً أثناء الفصل نفسه من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع بسبب الزيادة في صافي الاحتياطيات الأجنبية وبالمقابل انخفاض حجم الاستيرادات من (15.6) ترليون دينار من الفصل الأوّل عام 2022 إلى (11.9) ترليون دينار للفصل الأوّل عام 2023 جراء خضوع المعاملات الاستيرادية لتدقيق المنصة الإلكترونية، فضلاً عن تمويل الاحتياجات الشخصية للمواطنين كالسفر للدراسة والعلاج، إذ تخضع جميع معاملات الصرف بالدولار لمعايير عالية من الامتثال المالي الدولي لضمان سلامة النظام المالي في العراق.



ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة

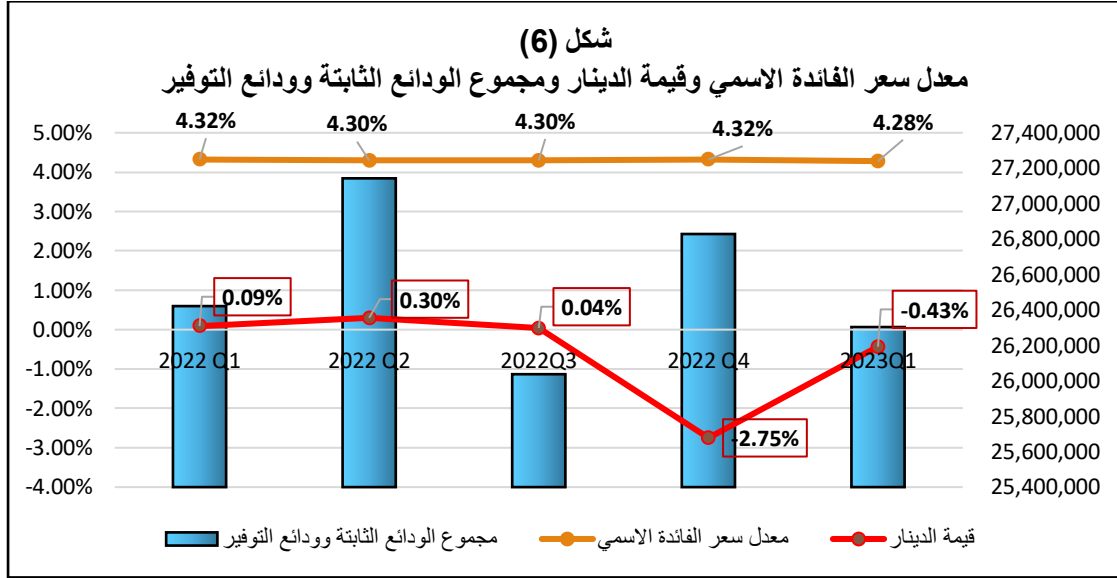
يُعدُّ التغيُّر في معدلات أسعار الفائدة أمراً مهماً في السياسة النقدية التي تتبناها البنوك المركزية للدول، ويتم تحديد معدلات الفائدة بناءً على عوامل عدّة منها، اقتصادية ومالية وسياسية، وهي إحدى الأدوات التي من الممكن أن تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها المنشودة بحسب الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، وتؤثر معدلات أسعار الفائدة في الاقتصاد بشكل عام وفي دخول الأفراد والشركات بشكل خاص.

1- أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع¹

يوضح هذا المؤشر اتجاهات كل من معدل سعر الفائدة الاسمي وقيمة الدينار ومجموع الودائع الثابتة والتوفير، إذ يُلاحظ من الشكل (6) أنّ هناك انخفاضاً في معدل سعر الفائدة الاسمي من (4.32%) للفصل الأول من عام 2022 إلى (4.28%) في الفصل نفسه من عام 2023، ولوحظ أيضاً انخفاض إجمالي الودائع الثابتة والتوفير إلى (26.3) ترليون دينار للفصل الأول من عام 2023 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2022 الذي بلغت فيه (26.4) ترليون دينار، وكذلك يبيّن الشكل أنّ هناك انخفاضاً في قيمة الدينار العراقي، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع سعر صرف السوق

(1) شملت أسعار الفائدة على الودائع مدة ستة أشهر، والودائع مدة سنة وودائع التوفير.

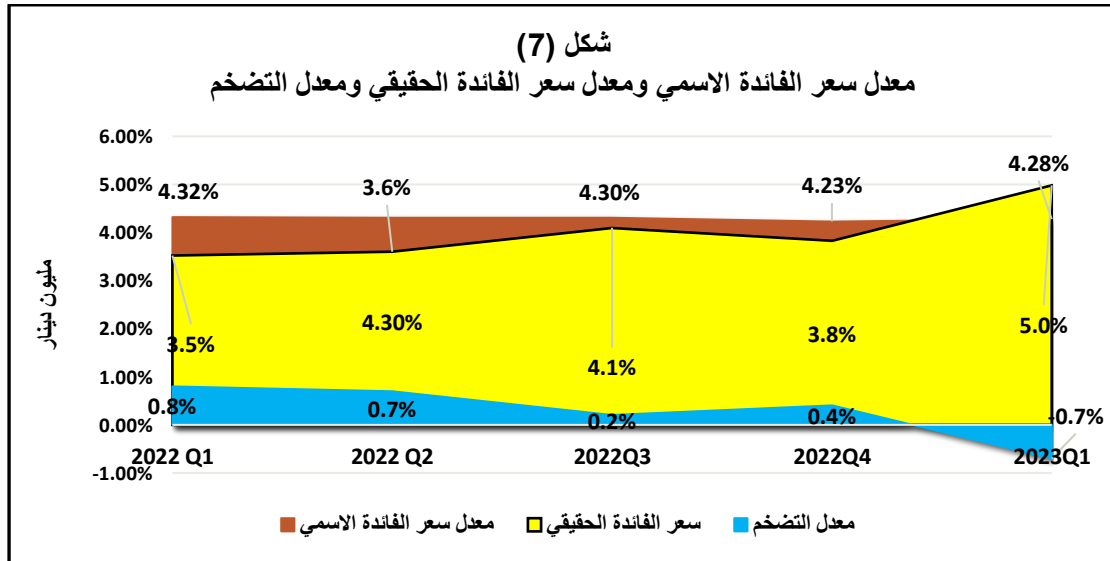
للعلمة المحلية للمدة ذاتها لكونه سبباً رئيساً في تحديد قيمتها، وأنَّ لسعر الفائدة الاسمي أثراً ضعيفاً في قيمة العملة المحلية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

2- سعر الفائدة الحقيقي

يعبّر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدّل التضخم، ويبين الشكل (7) ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى (4.98%) في الفصل الأول من عام 2023، مقارنة بالفصل نفسه من عام 2022 الذي بلغ فيه (3.52%) وجاء ذلك بسبب انخفاض معدّل التضخم أثناء المدة نفسها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول (1)

المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

اتجاه المؤشر	الأثر في الاستقرار المالي	معدل التغير %	قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2023	قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2022	اسم المؤشر
↑	إيجابي	-6%	1,363	1,450	معدل سعر الصرف الرسمي (دينار)
↑	مقبول	154.5	1.4	0.55	مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (نسبة مئوية)
↓	مقبول	-544.4	-0.4	0.09	قيمة العملة المحلية (نسبة مئوية)
↑	مقبول	1787.5	302	16	الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء والنافذة (دينار)
↑	إيجابي	45	141,997	97,922	صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دينار)
↑	إيجابي	21.6	83.3	68.4	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (نسبة مئوية)
↓	مقبول	-81.9	0.50	2.77	معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) (نسبة مئوية)
↑	إيجابي	157.1	36	14	تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات (شهرًا)
↓	مقبول	-0.9	4.28	4.32	سعر الفائدة الاسمي على الودائع (نسبة مئوية)
↓	مقبول	-0.37	26,3	26,4	مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (مليار دينار)
↑	إيجابي	41.5	4.98	3.52	سعر الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية)

تم إعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

الفصل الثاني: مؤشرات أداء المصارف العاملة في العراق

يوضح هذا الفصل تحليل وقياس بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي بهدف تقديم صورة شاملة عن قدرة القطاع المصرفي على تلبية التزاماته المالية. يتم ذلك من خلال مراقبة مؤشرات رئيسة متعدّدة، بما في ذلك، نسبة إجمالي قروض البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي، ونسبة الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M_2) ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، فضلاً عن نسبة المضاعف النقدي، وقياس مؤشر الاستثمارات والربحية للمصارف العاملة في العراق، وكذلك مقارنة نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي وإجمالي الودائع وإجمالي الأصول، ومن ثمّ استعراض التوزيع القطاعي للائتمان والقروض المتعثرة، فضلاً عن مؤشرات أخرى.

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف

استناداً إلى المادة (30) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004، تلجأ المصارف العراقية إلى البنك المركزي في حالة وجود تعثر مالي أو نقص في السيولة، بوصفه المصدر الأخير للتمويل، ويشترط الشروط القانونية الآتية لتلك العملية:

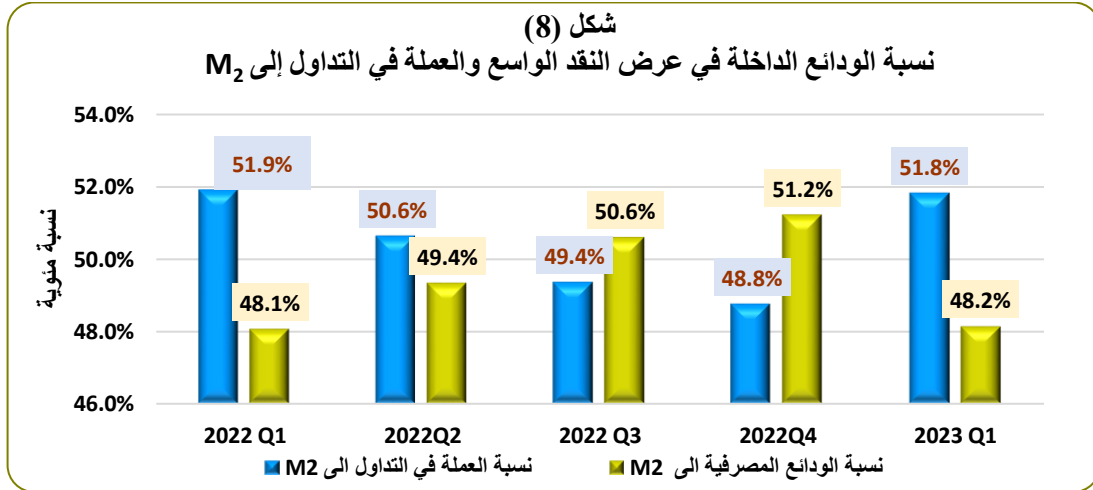
- ضرورة أن تتوافر لدى المصرف سيولة كافية لمواجهة سحب المودعين، وذلك للحفاظ على استقرار النظام المصرفي ومنع انهياره. ففي حالة نقص السيولة، يمكن للمصرف أن يلجأ إلى البنك المركزي لتعزيز سيولته بشروط مشددة.
 - يشترط القانون أن يوافق تعزيز السيولة الشروط المحددة في قانون البنك المركزي العراقي، التي تتضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة المصرفية، وتوفير الضمانات الكافية للحصول على التمويل، ومن ثمّ يُعدّ تعزيز السيولة من البنك المركزي أمراً مهماً للحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان استمرارية الخدمات المصرفية في البلاد.
- ويعكس ارتفاع نسبة المؤشر هشاشة القطاع المصرفي (Banking Sector Fragility) وزيادة المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي وسمعته. وهذا الارتفاع يشير إلى احتمال وجود أزمة سيولة في القطاع المصرفي ويدل على حجم التعثر الذي يعانيه، مما يعزز المخاطر المرتبطة بالاقتصاد والنظام المصرفي بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروض للمصارف العاملة خلال الفصل الأول من عام 2023، وهذا يعكس عدم حاجة أي من المصارف العاملة إلى الحصول على سيولة طارئة أو التعامل مع سحبات استثنائية خلال

ذلك الوقت. ويُعدُّ هذا التطور إشارة إيجابية، إذ يُظهر استقرار القطاع المصرفي وقدرته على إدارة سيولته بشكل فاعل في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

2- الودائع المصرفية والعملية في التداول إلى عرض النقد الواسع M₂

تُعدُّ نسبة الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M₂) مؤشراً مهماً لسيولة المصارف وثقة الأفراد فيها. فعندما يكون هذا المؤشر مرتفعاً، فإنه يشير إلى أن المصارف تؤدي وظائفها بشكل جيد وتتمتع بثقة المودعين، إذ تكون قادرة على جذب الودائع وتحتفظ بحجم ودائع مستقر، ومن ثمَّ فإنَّها غير معرّضة لأزمة سيولة، وتُقاس هذه النسبة عن طريق قسمة الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M₂)، ويبيِّن الشكل (8) استقرار نسبة الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M₂) في الفصل الأوّل من عام 2023 عند (48.2%) وبالمقابل استقرت نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد الواسع (M₂) عند (51.8%) للفصل نفسه من عام 2023.

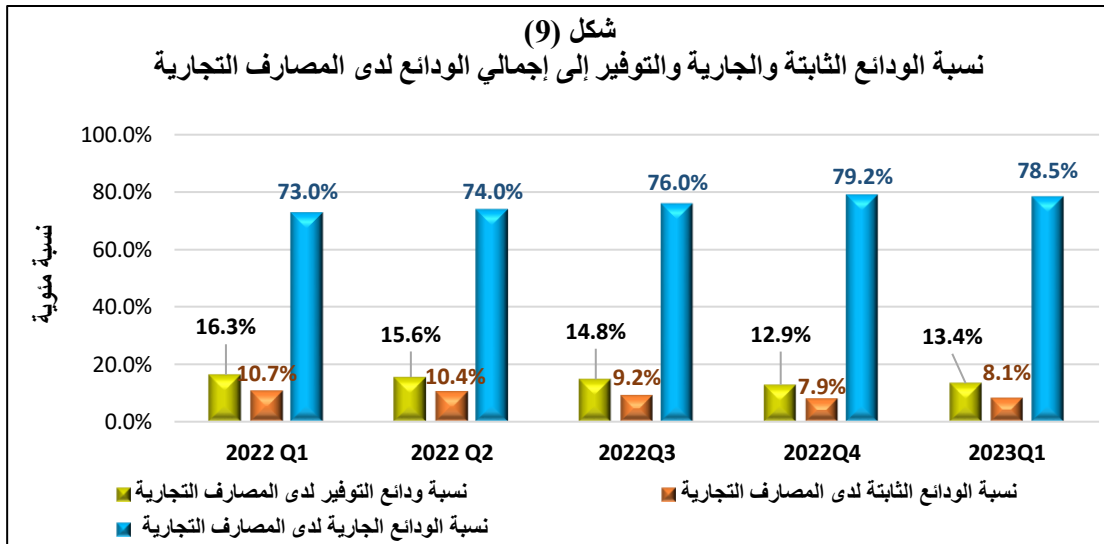
ويُعدُّ هذا التطور إشارة إيجابية تدل على ثقة المودعين بالمصارف واستقرار الوضعية المالية للقطاع المصرفي، وبناءً على ذلك، يمكن القول إنَّ المصارف تؤدي وظائفها بصورة مقبولة أو جيدة بحدود معينة، وهي جاذبة للودائع، وتتمتع بثقة المودعين، مما يدل على عدم تعرضها لأزمة سيولة. ومن المهم أن يواصل القطاع المصرفي والبنك المركزي متابعة هذه المؤشرات بعناية لضمان استقرار النظام المصرفي وثقة المودعين وضمان استمرارية الخدمات المصرفية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ويتضح من الشكل (9) توزيع الودائع في المصارف التجارية، وتحديدًا الودائع الجارية والثابتة وودائع التوفير، بوصفه جزءاً من إجمالي الودائع. إنّ نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية قد ارتفعت من (73.0%) في الفصل الأوّل من عام 2022 إلى (78.5%)

لذات الفصل من عام 2023، وبنسبة نمو بلغت (7.5%)، في المقابل انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى (8.1%) بعد أن بلغت (10.7%)، بنسبة نمو سالبة بلغت (24.3%)، أما نسبة ودائع التوفير، فقد انخفضت من (16.3%) إلى (13.4%) بنسبة نمو سالبة بلغت (17.8%)، خلال المدة ذاتها على الرغم من ارتفاع إجمالي الودائع في المصارف التجارية بنسبة (26.2%) خلال المدة نفسها، إلا أن هذا الارتفاع يعود بشكل أساس إلى زيادة الودائع الجارية التي تشكل النسبة الأكبر من الودائع في المصارف التجارية، وهذا الارتفاع في الودائع الجارية يعكس زيادة الثقة والاعتماد على المصارف لتلبية احتياجات العمليات المالية الجارية للأفراد والشركات، ومع ذلك ينبغي مراقبة تنوع الودائع وتوزيعها بين الأنواع المختلفة لتحقيق توازن في هيكل الودائع وضمان استدامة النظام المصرفي وقدرته على تلبية الطلب على القروض والسحب بشكل مستدام.

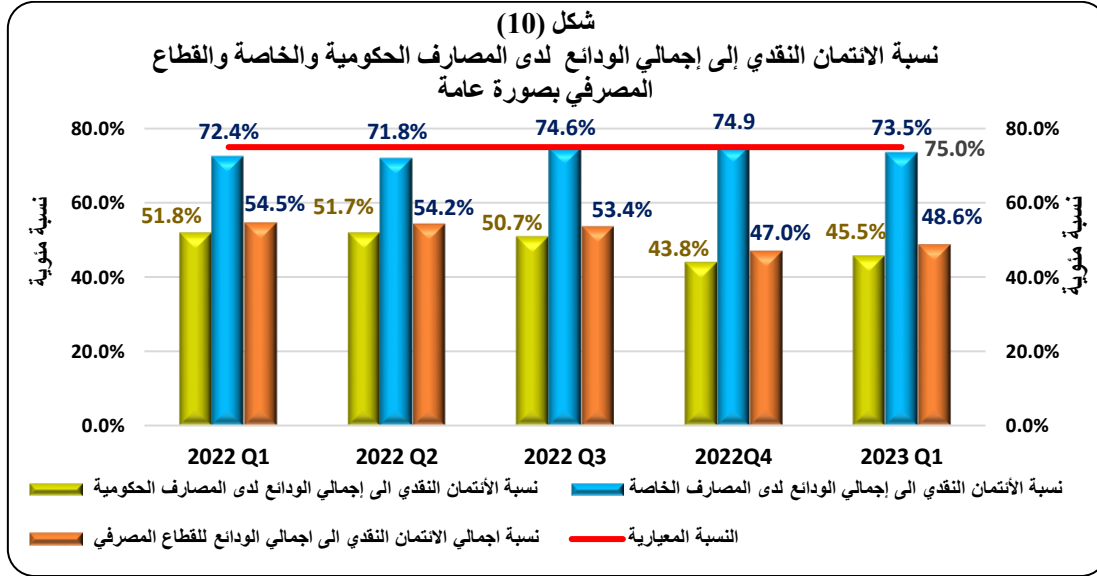


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة إجمالي الائتمان النقدي (المبالغ المقدمة بصفة قروض وائتمان للعملاء) على إجمالي الودائع (المبالغ التي يقوم العملاء بإيداعها في المصارف). يعكس انخفاض نسبة هذا المؤشر تناقص قدرة المصرف على تقديم الائتمان النقدي بالمقارنة مع حجم الودائع، وهذا يشير إلى نقص في السيولة النقدية وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع نسبة المؤشر تشير إلى زيادة قدرة المصرف على تقديم الائتمان النقدي مقارنة بحجم الودائع، مما يشير إلى زيادة في السيولة النقدية. وتم تحديد النسبة المعيارية (75%) من البنك المركزي العراقي، والشكل (10) يوضح انخفاض نسبة الائتمان النقدي الممنوح من القطاع المصرفي إلى إجمالي ودائعه لتبلغ في

الفصل الأول/ 2023 (48.6%) مقابل (54.5%) للفصل نفسه من العام السابق، ويعزى ذلك إلى زيادة نمو إجمالي الودائع بنسبة (26.2%) وهي أكبر من نسبة نمو حجم الائتمان النقدي الممنوح والبالغ (12.6%).

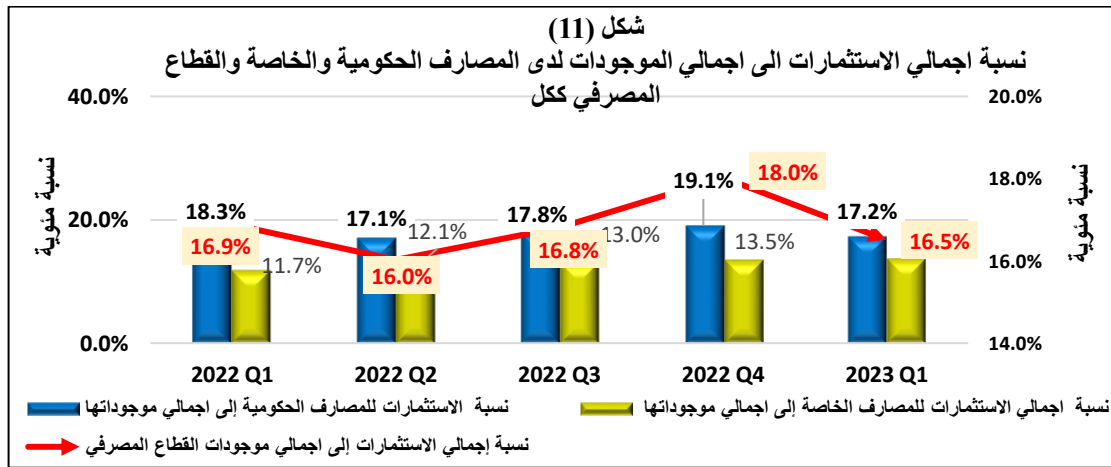


وسجل هذا المؤشر للمصارف الخاصة ارتفاعاً من (72.6%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (73.5%) للفصل نفسه من عام 2023 وهي نسبة قريبة من الحد الذي أقره البنك المركزي ويعزى هذا الارتفاع إلى الائتمان الممنوح للمصارف الخاصة من طريق المبادرة التي أطلقها البنك المركزي وهو بعيد عن معيار الودائع لديها، أما عند المقارنة مع المصارف الحكومية فإن النسبة منخفضة على مدى السنوات السابقة، إذ انخفضت النسبة من (51.8%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (45.5%) للفصل نفسه من عام 2023 وهي بضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي العراقي.

4- استثمارات المصارف العاملة

يُعدّ مؤشر استثمارات المصارف العاملة أحد المؤشرات المهمة التي تظهر حجم الاستثمارات الفعلية في ميزانيات المصارف، ويسلّط الضوء على أهمية المساهمة التي تقدّمها هذه الاستثمارات في تحقيق العوائد وزيادة الأرباح للمصارف، ولا سيّما إذا كانت هذه الاستثمارات تعزز القطاعات الاقتصادية وتسهم بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني، تتم تمويل الاستثمارات من رأس المال الخاص بالمصرف والودائع المتاحة لديه، وتظهر الاستثمارات في جانب الموجودات في ميزانية

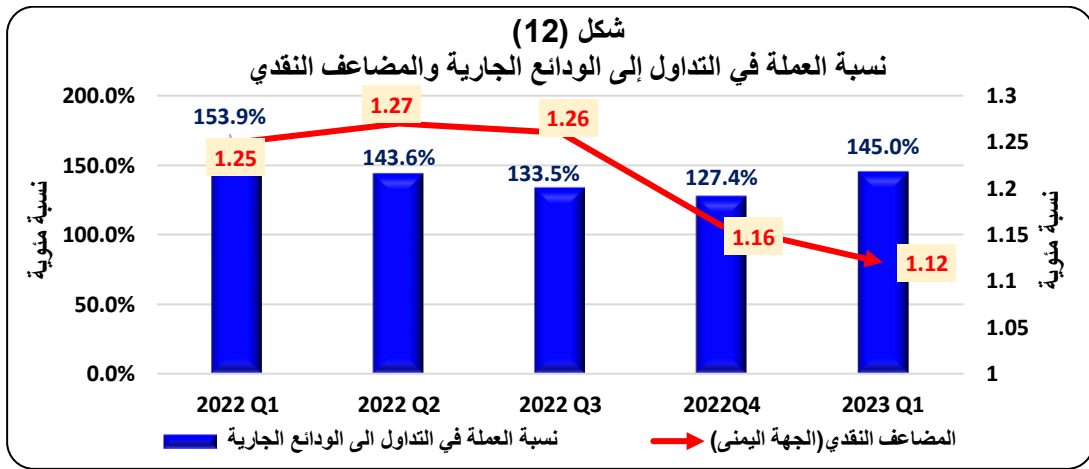
المصرف. ويتم قياس حجم الاستثمارات عن طريق مقارنتها بإجمالي الموجودات لتحديد مدى أهميتها وحجمها لدى المصرف، إذا كانت نسبة استثمارات المصارف العاملة مرتفعة، فإن ذلك يعكس وجود استثمارات قوية وناجحة تسهم في تحقيق العوائد وزيادة الأرباح للمصرف، وقد يكون لها تأثير إيجابي على القطاع الحقيقي للاقتصاد من خلال تمويل المشاريع وتعزيز النمو الاقتصادي، والشكل (11) يوضح انخفاض حجم الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية من (16.9%) خلال الفصل الأول عام 2022 إلى (16.5%) أثناء الفصل نفسه من عام 2023، وهذا الانخفاض جاء بسبب نمو حجم الموجودات بنسبة (17.5%) وهي أكبر من نمو حجم الاستثمارات والبالغة (14.7%)، ولوحظ أيضاً انخفاض نسبة الاستثمارات للمصارف الحكومية إلى إجمالي موجوداتها من (18.3%) في الفصل الأول من عام 2022، إلى (17.2%) لذات الفصل من عام 2023، أما الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي موجوداتها فقد ارتفعت من (11.7%) إلى (13.6%) للمدة نفسها، والجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تشكل (83.4%) إلى إجمالي الاستثمارات للمصارف العاملة في حين تشكل استثمارات المصارف الخاصة (16.6%)، لما تنماز به المصارف الحكومية من ثقة لدى الجمهور بسبب ضخامة النشاط المصرفي المقدم من هذه المصارف وشبكة فروعها المنتشرة في جميع محافظات العراق.



5- المضاعف النقدي

يتعلق المضاعف النقدي بقدرة المصارف على تحويل الودائع إلى ائتمان وقروض للجمهور والشركات. يعكس المضاعف النقدي النشاط المصرفي في الاقتصاد الحقيقي ويعبر عن ثقة الجمهور في الخدمات المصرفية المقدمة. ويعكس المضاعف النقدي رغبة المصارف في تقديم الائتمان وإفادتها من الفوائد المترتبة عليه. ويتم حساب المضاعف النقدي عن طريق قسمة عرض

النقد بالمعنى الواسع (M2) على الأساس النقدي (M0)، تلك النسبة تعكس قدرة المصارف على إنشاء ائتمان بناءً على الودائع الموجودة لديها. والشكل (12) يوضح انخفاض نسبة المضاعف النقدي من (1.25%) إلى (1.12%) للمدة (2023/Q1-2022/Q1) وذلك بسبب وجود زيادة في الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية بنسبة بلغت (12.5%)، ولوحظ أيضاً انخفاض نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية من (154.6%) للفصل الأول عام 2022 إلى (144.0%) في الفصل نفسه من عام 2023. وهذه التحولات تشير إلى تغيرات في هيكل السيولة النقدية ونشاط المصارف. والبنك المركزي متابع لتلك التغيرات وذلك لضمان استقرار النظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

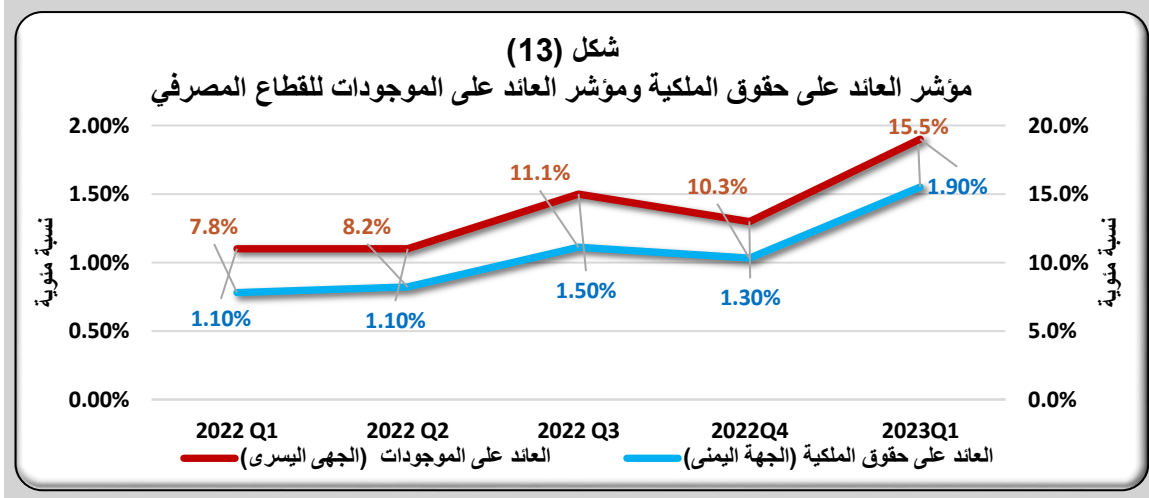


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

6- ربحية المصارف

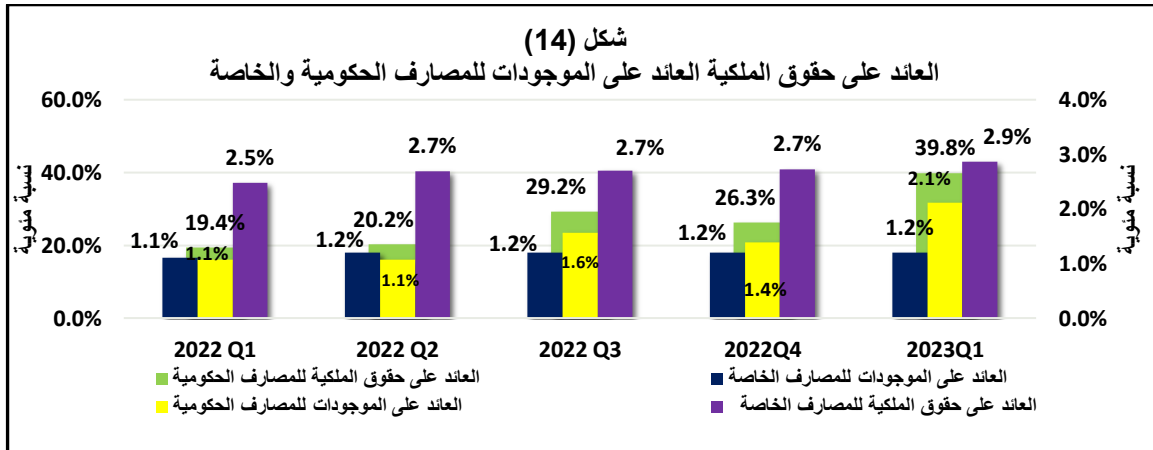
يتم استخدام هذا المؤشر لقياس الأرباح التي تحققها المصارف أو الخسائر التي قد تتكبدها. ويقوم المؤشر بتقييم جانبيين رئيسيين: نسبة العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) الذي يقيّم كفاءة المساهمين في استخدام أموال المصرف وقدرتهم على تحقيق الأرباح، ونسبة العائد على الموجودات (Return on Assets) التي تعكس القدرة التشغيلية للمصرف وكفاءته في استخدام الموجودات لتحقيق الأرباح. يوضح الشكل (13) ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي من (7.8%) في الفصل الأول لعام 2022 إلى (15.5%) في ذات الفصل من عام 2023. ويوضح الشكل ارتفاع نسبة العائد على الموجودات من (1.1%) في الفصل الأول لعام 2022 إلى (1.9%) في الفصل ذاته من عام 2023. وهذا يشير إلى أن المصارف تستغل بشكل جيد الجزء الفائض من مواردها لتحقيق الأرباح، وارتفاع هذه النسب تعكس فاعلية وكفاءة المصارف في إدارة أموالها وتحقيق العائد عليها. ويعزز ذلك الثقة في الأداء المالي للمصارف

ويجعلها جاذبة للمستثمرين والمودعين. ومن المهم أن يتابع البنك المركزي والجهات المشرفة هذه النسب بعناية لضمان استدامة واستقرار النظام المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

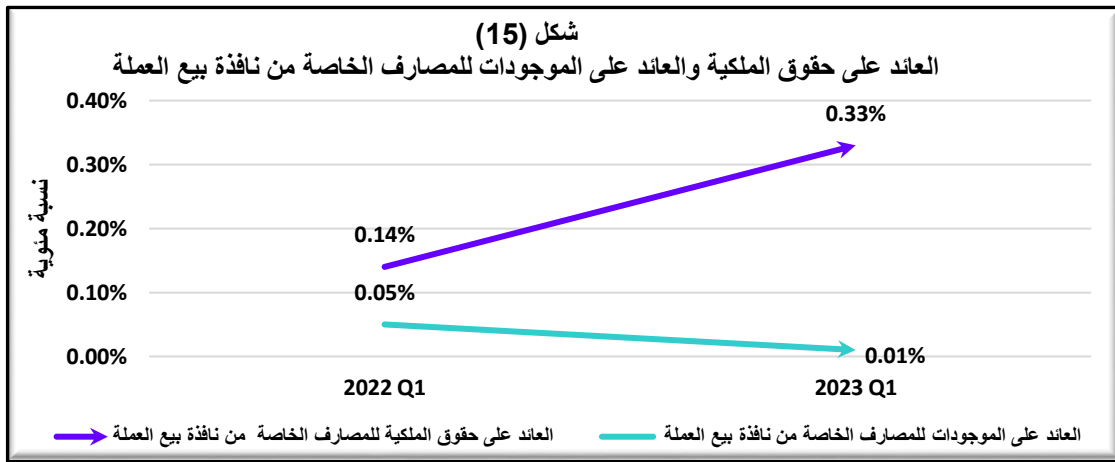
تُظهر النسب المذكورة في الشكل (14) ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الحكومية. فقد ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية من (19.4%) في الفصل الرابع لعام 2022 إلى (39.8%) في الفصل نفسه من عام 2023، وأيضاً ارتفعت نسبة العائد على الموجودات من (1.1%) إلى (2.1%) خلال المدة نفسها، وهذا يشير إلى قدرة المصارف الحكومية على استخدام مواردها وموجوداتها بكفاءة لتحقيق الأرباح. فضلاً عن ذلك فقد انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات في المصارف الخاصة، إذ ارتفع العائد على حقوق الملكية من (2.5%) في الفصل الأول لعام 2022 إلى (2.9%) في الفصل نفسه من عام 2023، وارتفع نسبة العائد على الموجودات من (1.1%) إلى (1.2%) خلال المدة نفسها. وذلك نتيجة زيادة رأس مال المصارف الخاصة وموجوداتها بشكل أكبر من زيادة عوائدها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

7- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية¹

يُظهر المؤشر ربحية المصارف الخاصة من مصادر الدخل غير الفائدة، وتُعد نافذة بيع العملة الأجنبية أحد هذه المصادر. يُوضح الشكل (15) ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة نتيجة مشترياتها من نافذة بيع العملة الأجنبية. فقد ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية من (0.14%) في الفصل الأول لعام 2022 إلى (0.33%) في الفصل نفسه لعام 2023. وانخفضت نسبة العائد على الموجودات خلال المدة نفسها من (0.05%) إلى (0.01%). وهذا الانخفاض في ربحية المصارف الخاصة ناتج عن انخفاض حصتها من العملة الأجنبية.

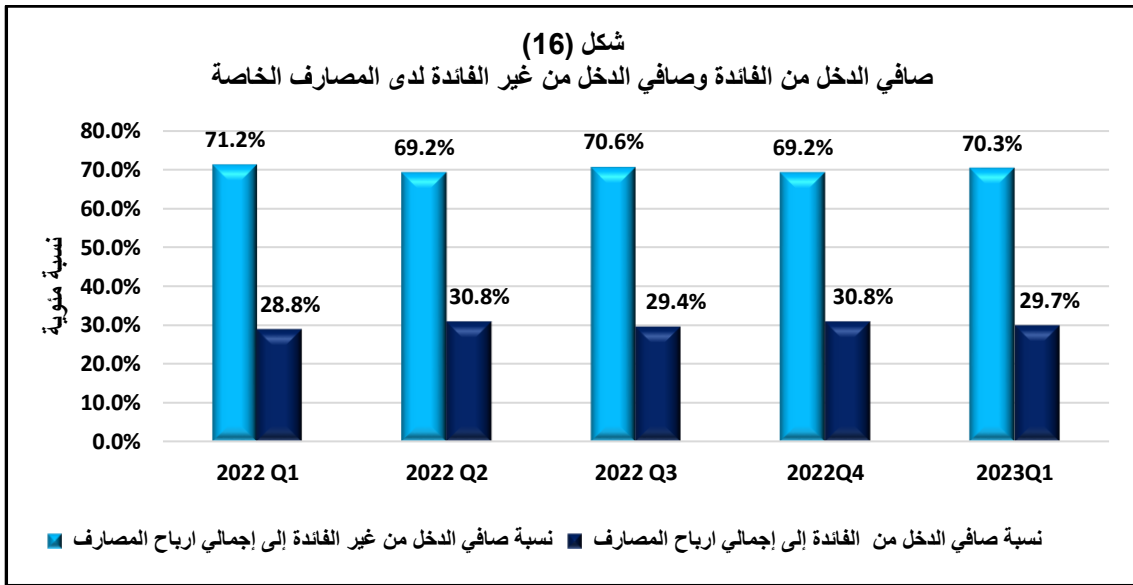


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وعند النظر إلى أرباح المصارف الخاصة المتحققة من النشاطات المصرفية، مثل الفوائد المحصلة من منح الائتمان، نجد أنّ نسبة هذه الأرباح تكون منخفضة مقارنة بإجمالي أرباح المصارف. ففي الفصل الأول من عام 2023، بلغت نسبة أرباح المصارف الخاصة من الفوائد المحصلة من منح الائتمان نحو (92.7%)، وهذا يعكس تركيز نشاطات المصارف الخاصة في مجالات أخرى غير منح الائتمان. ويُظهر الشكل (16) أنّ صافي الدخل المتحقق من غير الفوائد لدى المصارف الخاصة يمثل نسبة تقدر بـ (70.3%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في الفصل الأول من عام 2023. وهذا يشير إلى أنّ المصارف الخاصة تعتمد بشكل كبير على مصادر دخل أخرى غير الفوائد، كالرسوم والعمولات ونشاطات أخرى. وذلك يتطلب من المصارف الخاصة زيادة نشاطها في القطاع الحقيقي من خلال توسيع نطاق منح القروض وجذب الودائع،

¹ للمزيد البنك المركزي العراقي 2021- تقرير الإنذار المبكر- العدد السابع عشر- ص15

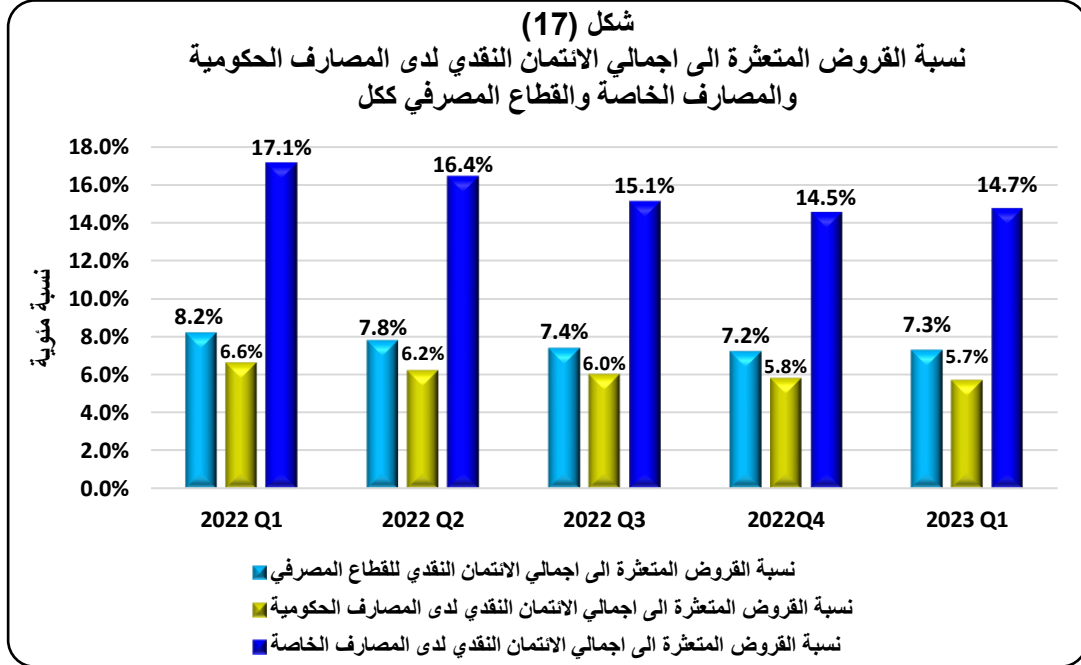
وزيادة الخدمات المالية التي تقدمها. ويجدر بالذكر أنّ هذا الأمر يختلف لمصارف الحكومية، إذ إنّها في الغالب لا تشارك بشكل كبير في نافذة بيع العملة الأجنبية أو تكون مشاركتها محدودة جدًا. ففي الفصل الأوّل من عام 2023، بلغت نسبة صافي الدخل من الفوائد لدى المصارف الحكومية إلى إجمالي صافي دخل من الفوائد للمصارف قرابة (80%) وبناءً على ذلك، فإنّه يتعين على المصارف الخاصة زيادة تركيزها على نشاطات القروض وجذب الودائع وتعزيز الخدمات المالية لتحقيق مزيد من العوائد والأرباح.



8- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي

يُعدُّ هذا المؤشر أداة مهمة لقياس صحة القطاع المصرفي وتقييم مخاطر الائتمان. عندما يكون المؤشر مرتفعاً، يشير ذلك إلى وجود نسبة عالية من القروض التي لم يتم تسديدها بانتظام، مما يعني وجود احتمالية لحدوث أزمة مالية في النظام المصرفي بشكل عام أو في قطاع مصرفي محدد. في مثل هذه الحالات، يمكن للسلطات النقدية أن تتخذ إجراءات للتصدي للمشكلة، مثل فرض سقف أعلى لتغطية القروض المتعثرة، بهدف الحد من المخاطر المحتملة ومنع انتشار المشكلة. على الجانب الآخر، إذا كان المؤشر منخفضاً، فهذا يعني أنّ النظام المصرفي مستقر ويتمتع بقدرة جيدة على تسديد القروض، ومن ثمّ يكون من المرجح حدوث أزمة مالية. ويوضح الشكل (17) انخفاض نسبة القروض المتعثرة مقارنةً بإجمالي الائتمان النقدي للمصارف العاملة، إذ انخفضت من (8.2%) في الفصل الأوّل من عام 2022 إلى (7.3%) لذات الفصل من عام

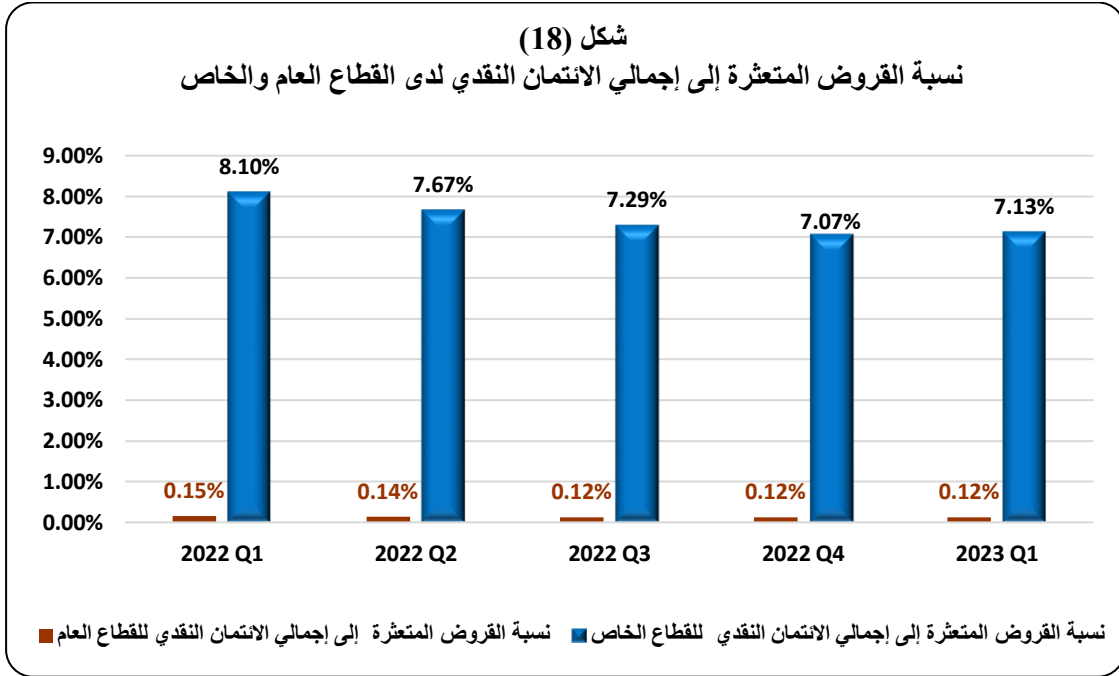
2023. وانخفضت نسبة نمو القروض المتعثرة في القطاع المصرفي بنسبة (0.6%)، وهذا المؤشر المنخفض يشير إلى سلامة النظام المصرفي وقدرته على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالائتمان وتسديد القروض بانتظام.



فيما يتعلق بالقروض المتعثرة في النظام المصرفي، نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية قد انخفضت من (6.6%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (5.7%) في الفصل نفسه من عام 2023. وفي المقابل، تكون نسبة القروض المتعثرة أعلى في المصارف الخاصة، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الائتمان النقدي من (16.8%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (14.7%) في الفصل نفسه من عام 2023. وفيما يتعلق بالتوزيع بين القطاع العام والقطاع الخاص للقروض المتعثرة إجمالي الائتمان النقدي، يوضح الشكل (18) انخفاض هذه النسبة في القطاع الخاص من (8.10%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (7.14%) في الفصل نفسه من عام 2023. وأيضاً انخفاض النسبة في القطاع العام من (0.15%) إلى (0.12%) خلال المدة نفسها.

ومن ثمّ نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض المتعثرة في القطاع الخاص أكبر بنسبة (98.3%) مقارنة بالقطاع العام الذي تبلغ نسبته (1.6%)، ويُعزى ذلك إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتزايد العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من حجم المخاطر

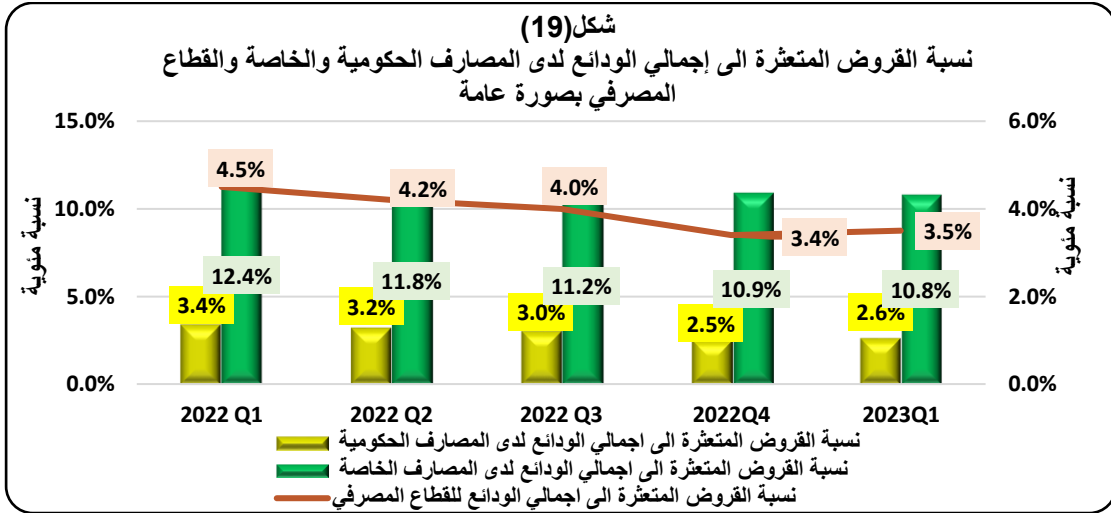
فيه، مقارنة بالقطاع العام (المؤسسات الحكومية والعامية) الذي تكون فيه المخاطر أقل. وبناءً على هذه البيانات، يمكن عدُّ القطاع المصرفي الخاص أكثر عرضة للمخاطر التي تتعلق بالقروض المتعثرة مقارنة بالقطاع المصرفي الحكومي، وموضح في الشكل (18).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

9- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع

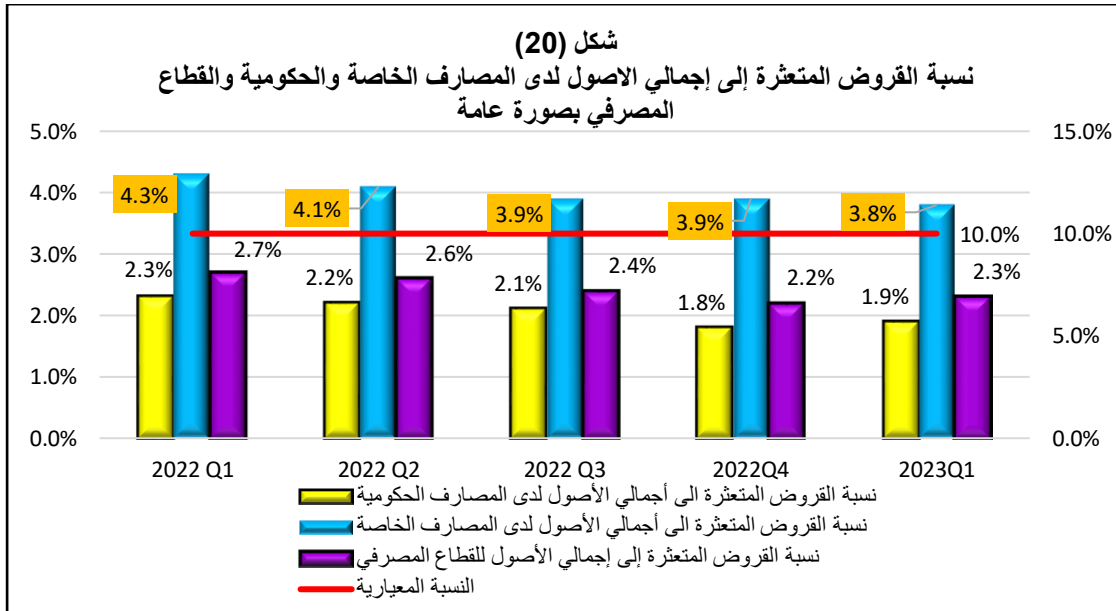
يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع في المصارف. ويوضح الشكل (19) انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي من (4.5%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (3.5%) في الفصل نفسه من عام 2023، وهذا يُعدُّ مؤشراً جيداً لمصارف العاملة، إذ يُظهر قدرتها على التعامل مع القروض المتعثرة. وعلى المستوى المصارف الحكومية والخاصة انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في المصارف الخاصة من (12.2%) إلى (10.8%)، وهذا أيضاً مؤشراً جيداً، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع المصارف الحكومية. ويعود السبب في ذلك إلى حجم وودائع المصارف الحكومية الضخمة، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع فيها من (3.4%) إلى (2.6%) للمدة (2023/Q1-2022/Q1). باختصار، هذه الأرقام تعكس تحسناً في مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي عموماً. وتشير إلى قدرة المصارف على التعامل مع التحديات المتعلقة بالقروض المتعثرة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

10- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إنَّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)¹، ويوضّح الشكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلحَظ انخفاض النسبة من (2.7%) في الفصل الأوّل لعام 2022 إلى (2.3%) لذات الفصل من عام 2023، وبذلك فإنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية، مما يشير إلى أنّ المصارف تدير محفظة القروض بفاعلية وتتحكم بمخاطر الائتمان بشكل جيد.



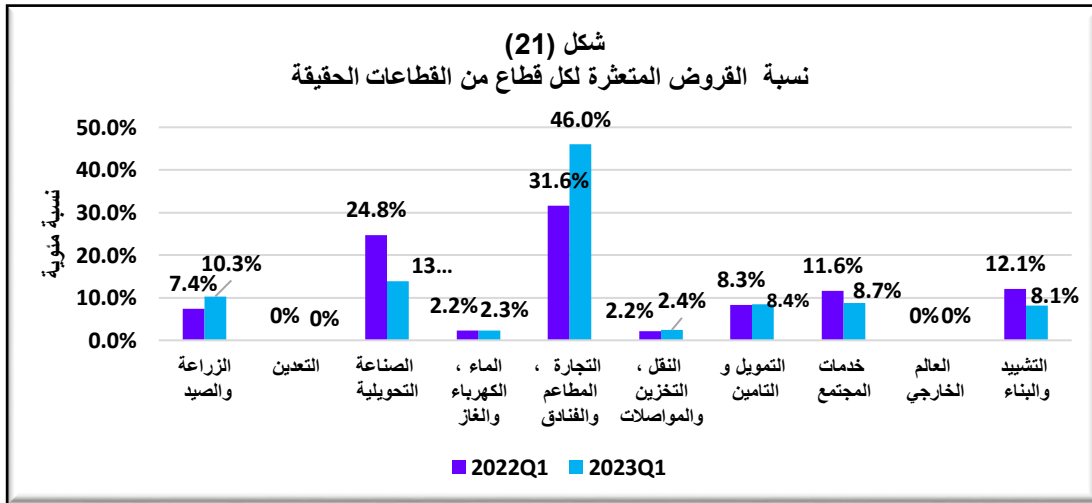
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

¹المزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 18.

وسجل مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول في المصارف الخاصة والحكومية تراجعاً للمدة (2022/Q1 – 2023/Q1). إذ انخفضت النسبة في المصارف الخاصة من (4.3%) إلى (3.8%). وانخفضت النسبة في المصارف الحكومية أيضاً من (2.3%) إلى (1.9%)، على الرغم من أن النسبة في المصارف الخاصة أعلى من المصارف الحكومية، إلا أنها لا تتجاوز النسبة المعيارية المحددة بواقع (10%) من البنك المركزي العراقي. هذه النسبة المنخفضة في كلا المصارف تدل على عدم وجود مخاطر كبيرة تتعلق بجودة الأصول لدى القطاع المصرفي. ويجب ملاحظة أن المصارف الحكومية تمتلك حصة أكبر من إجمالي أصول القطاع المصرفي، مما يُظهر استقرار النظام المصرفي بشكل عام.

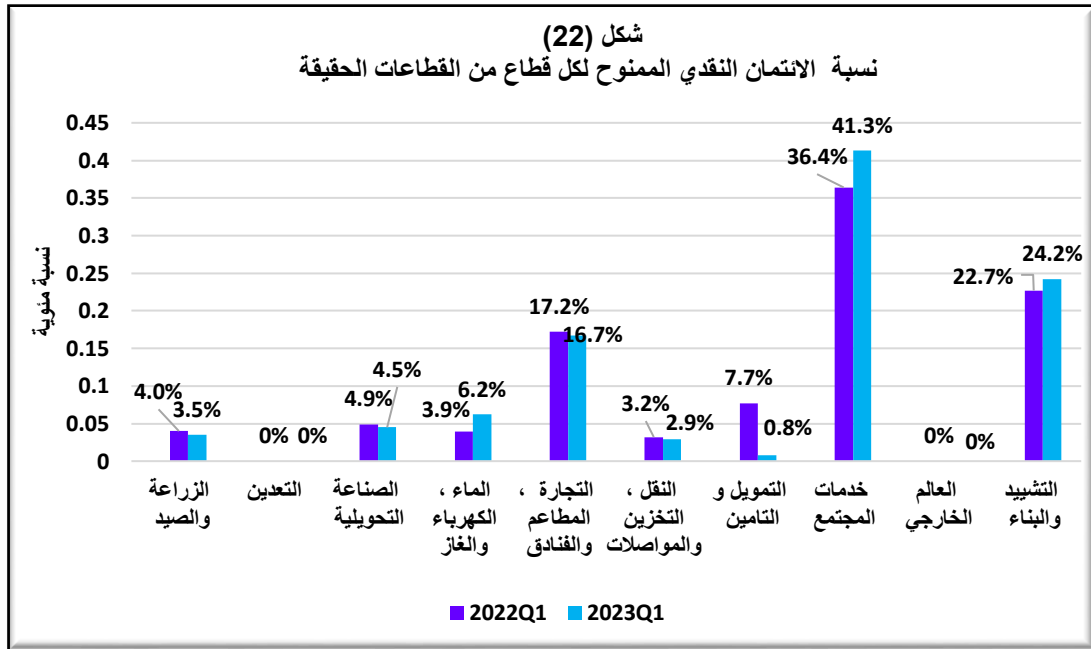
11- التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة

يوضح هذا المؤشر نسبة القروض المتعثرة موزعه بحسب القطاعات الاقتصادية، وأهم هذه المؤشرات التي يمكن ملاحظتها من الشكل (21) ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق إلى (46%) للفصل الأول من عام 2023، مقارنةً بـ (31.57%) للمدة نفسها من عام 2022، ليأتي بعدها انخفاض نسبة القروض المتعثرة في قطاع الصناعات التحويلية من (24.75%) إلى (13.9%) و للمدة نفسها، فضلاً عن انخفاض قطاع البناء والتشييد من (12.09%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (8.1%) في المدة نفسها من عام 2023. بناءً على ذلك، يتطلب من المصارف أن تتخذ احتياطات أكثر وتكون حذرة عند منح الائتمان في هذه القطاعات، بهدف تجنب تعثر النشاطات وضمان سلامة أموال المودعين. ويجب أيضاً وضع سياسات تمكن هذه القطاعات من التعافي من مشكلة ارتفاع نسبة القروض المتعثرة فيها، والتي تؤدي إلى تقليل حجم الائتمان النقدي المقدم لهم وتؤثر سلباً في استمرارية أعمالهم.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وتشهد قطاعات الاقتصاد الحقيقية تحولات في نسب الائتمان النقدي الممنوح لها للمدة (2022/Q1 – 2023/Q1). ففي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، تم تسجيل انخفاض في نسبة الائتمان النقدي من (17.2%) إلى (16.7%). في حين ارتفعت نسبة الائتمان النقدي في قطاع خدمات المجتمع من (36.4%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (41.3%) للفصل نفسه من عام 2023، مع نسبة تعثر منخفضة. وعلى الرغم من أنّ هذا القطاع يستحوذ على النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي الممنوح، إلا أنّ نسبة التعثر فيه منخفضة، مما يشير إلى قوة هذا القطاع واستقراره. أما في قطاع التشييد والبناء، فقد ارتفعت نسبة الائتمان النقدي من (22.7%) خلال الفصل الأول من عام 2022 إلى (24.2%) في الفصل نفسه من عام 2023 ويشير هذا الارتفاع إلى الزيادة في حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع.



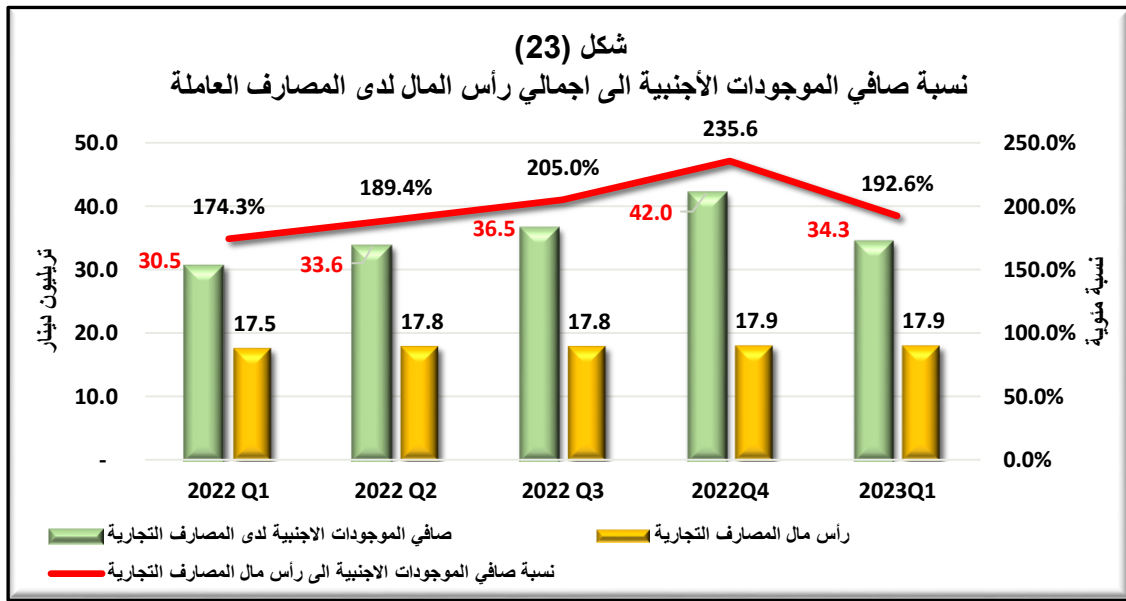
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

12- صافي الموجودات الأجنبية / رأس المال

يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأسمالها. ويُعرف هذا المؤشر باسم "نسبة صافي الموجودات الأجنبية" الذي يوضح مقدار احتفاظ المصارف بالعملة الأجنبية، إذ يظهر الشكل (23) هذه النسبة، علمًا بأنّ القيمة المعروضة للعملة الأجنبية في القطاع المصرفي مقومة بالعملة المحلية بسعر الصرف الرسمي. إذ تحتفظ المصارف بالعملة الأجنبية لتلبية احتياجات عملائها سواء للسفر أم للتجارة الخارجية، وتعدّها جزءاً من

احتياطياتها النقدية للحفاظ على استقرار العملة المحلية وتلبية احتياجات السوق، وللتحوط ضد المخاطر النقدية مثل عدم استقرار سعر الصرف.

وقد لوحظ ارتفاع نسبة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية من (174.3%) في الفصل الأول من عام 2022 إلى (192.6%) في الفصل نفسه من عام 2023. وأن مصدر الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي هي مصدر داخلي¹. ومن ناحية أخرى يحتفظ البنك المركزي العراقي بنسبة كافية من الأصول الأجنبية مقابل عرض النقد بالمعنى الواسع، فقد بلغت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (83.2%) في الفصل الأول من عام 2023. وتتحكم السلطة النقدية في العراق في نسبة الموجودات الأجنبية مقابل رأس المال المصارف.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

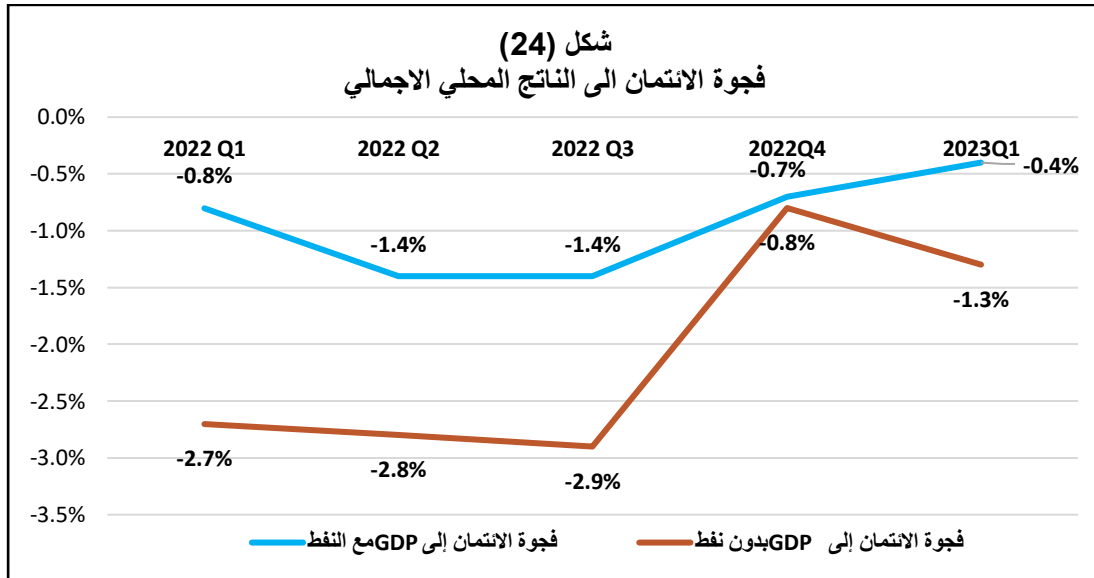
13- فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي²

فجوة الائتمان للناتج هي نسبة الائتمان النقدي المُقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع استبعاد الاتجاه العام لنسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص. وتستخدم هذه الفجوة مؤشراً لقياس مدى استخدام الائتمان النقدي في الاقتصاد وتحديد مدى توافر التمويل للقطاع الخاص، وتتراوح القيمة المعيارية لفجوة الائتمان عادة بين (2%) و(10%). عندما تصل الفجوة إلى (10%) أو أكثر، يتم وضع مصدات من احتياطيات رأس المال لمواجهة النمو

¹ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.

² للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص 23-24

في الائتمان النقدي. وإذا تجاوزت هذه النسبة الحد الأعلى، فإن ذلك يشير إلى وجود ائتمان مفرط من المصارف، مما يعني احتمال زيادة القروض المتعثرة إذا فشل أي قطاع اقتصادي بضمن القطاع الخاص. والشكل (24) يوضح فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونه. في الفصل الأول من عام 2023، بلغت الفجوة من دون النفط (-1.3)، مقارنة بذات الفصل من عام 2022 والذي بلغت فيه (-2.7). وفجوة عند استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بلغت (-0.4) في الفصل الأول من عام 2023 مقارنة بنسبة (-0.8) للفصل نفسه من عام 2022. ولوحظ أنّ الفجوة في الفصل الأول من عام 2023 أقل من النسبة المعيارية، وهذا يشير إلى ضعف الائتمان الموجه من المصارف العاملة إلى القطاع الخاص، مما يستدعي زيادة الائتمان المتاح للقطاع الخاص من خلال تعزيز قدرة المصارف على تقديم تمويل أكثر للشركات والأفراد، وذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في الاقتصاد.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2023.

جدول (2) المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي

اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2022	قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2023	معدّل التغير %	الأثر في الاستقرار المالي	اتجاه المؤشر
قروض البنك المركزي/إجمالي مطلوبات المصارف (%)	0	0	0	ثابت	↔
نسبة الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع (M2) (%)	48.1	48.2	0.2	إيجابي	↑
نسبة العملة في التداول إلى M2 (%)	51.9	51.8	-0.19	إيجابي	↓
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)	54.5	48.6	-11.31	مقبول	↓
المضاعف النقدي (%)	1.25	1.12	-10.4	مقبول	↓
العائد على حقوق الملكية (%)	7.8	15.5	98.2	إيجابي	↑
العائد على الموجودات (%)	1.1	1.9	80.4	إيجابي	↑
العائد على حقوق الملكية من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%)	0.14	0.33	135.7	مقبول	↑
العائد على الموجودات من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%)	0.05	0.01	-76	مقبول	↑
نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%)	28.83	29.70	3	إيجابي	↑
نسبة صافي الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%)	71.17	70.30	-1.2	مقبول	↓
العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة (%)	2.5	2.9	15.5	إيجابي	↑
العائد على الموجودات للمصارف الخاصة (%)	1.1	1.2	10.7	إيجابي	↑
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)	8.2	7.3	-10.98	إيجابي	↓
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)	4.5	3.5	-22.2	إيجابي	↓
القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)	2.7	2.3	-14.81	إيجابي	↓
صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف (%)	174.3	192.6	10.49	إيجابي	↑
فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (%)	-0.8	-0.4	-50	إيجابي	↓
فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط (%)	-2.7	-1.3	-51.8	إيجابي	↓

أعدّ الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

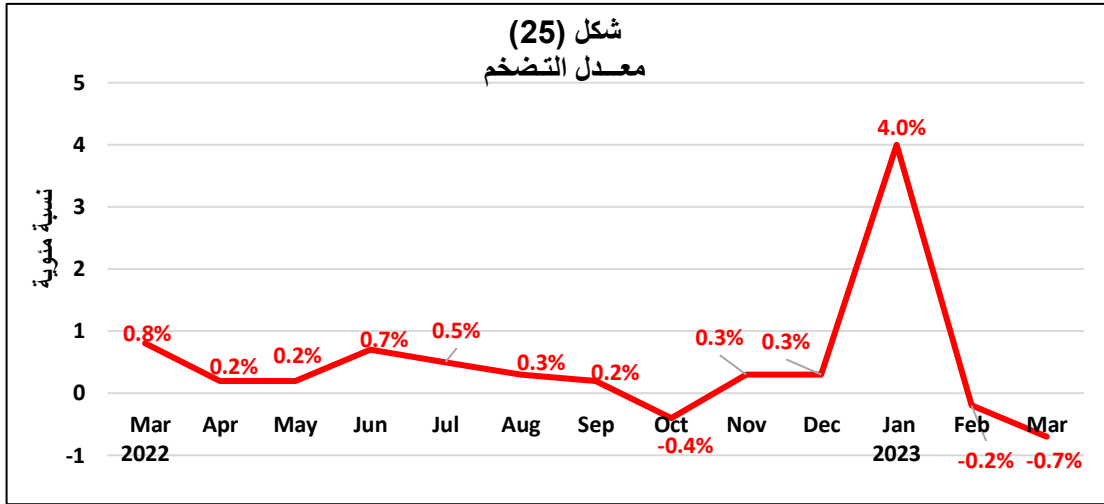
الفصل الثالث: مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

تُستخدَم مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي لتقييم صحة الاقتصاد وأدائه بصورة عامة. وتشمل هذه المؤشرات مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في تحليل النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والإنتاج والاستثمار والتجارة وغيرها من العوامل الاقتصادية الرئيسية. وفيما يأتي بعض أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، الذي يعمل تقرير الإنذار المبكر على تحليلها، من طريق مؤشر معدّل التضخم، ومؤشر نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن احتساب المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)، وقياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP – Gap)، وهي على النحو الآتي:

أولاً: معدّل التضخم (Inflation Rate)

يتم استخدام معدّل التضخم بصفة مؤشر اقتصادي مهم لقياس المستوى العام للأسعار في اقتصاد معين. يعكس معدّل التضخم التغيّر في مستوى الأسعار لمجموعة محددة من السلع والخدمات خلال مدة زمنية محددة، وعادة ما يتم حسابه من طريق مقارنة مستوى الأسعار في مدة زمنية معينة، مثل شهر أو سنة، مع مستوى الأسعار في المدة نفسها من العام السابق. وتختلف مستويات التضخم من دولة إلى أخرى ومن مدة زمنية إلى أخرى. إذ يُعدّ التضخم طبيعياً إلى حد ما في الاقتصادات التي يمكن أن يحدث فيها زيادة تدريجية في مستوى الأسعار نتيجة لعوامل مختلفة مثل زيادة تكاليف الإنتاج والطلب العام على السلع والخدمات. ومع ذلك، إذا زاد معدّل التضخم بصورة مفرطة وسريعة، فإنّه يمكن أن يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة وتقليل القدرة الشرائية للمستهلكين، ومن طريق الشكل (26) لوحظ أنّ أسعار سلة المستهلك في العراق قد سجّل انخفاضاً بلغ (122.1) نقطة أثناء شهر آذار من عام 2023 مقارنة بشهر شباط من العام نفسه بلغ (123.0) نقطة، أي بنسبة انخفاض (0.7%)، يمثّل معدّل التضخم الشهري، وعند مقارنة الرقم القياسي العام للأسعار في العراق بصورة سنوية، الذي ارتفع في شهر آذار من عام 2023 ليسجّل (122.1) نقطة مقارنة بالعام السابق للشهر نفسه من عام 2022 الذي سجّل فيه (116.0) نقطة، أي بنسبة ارتفاع قدرها (5.3%) والذي يمثّل التضخم السنوي¹ وعلى النحو الموضّح في الشكل (25).

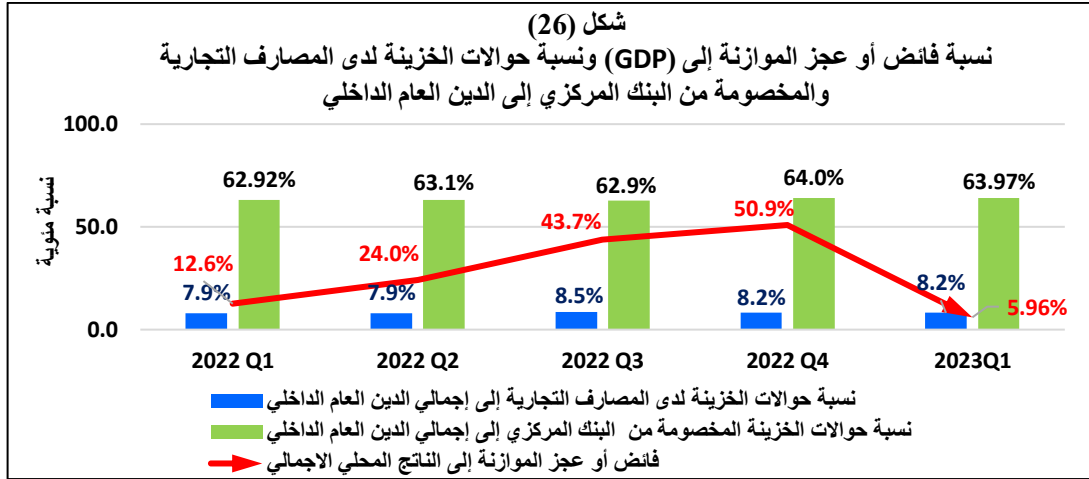
¹ المصدر: البنك المركزي العراقي، المؤشرات المالية الأساسية



المصدر: البنك المركزي العراقي، المؤشرات المالية الأساسية.

ثانياً: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

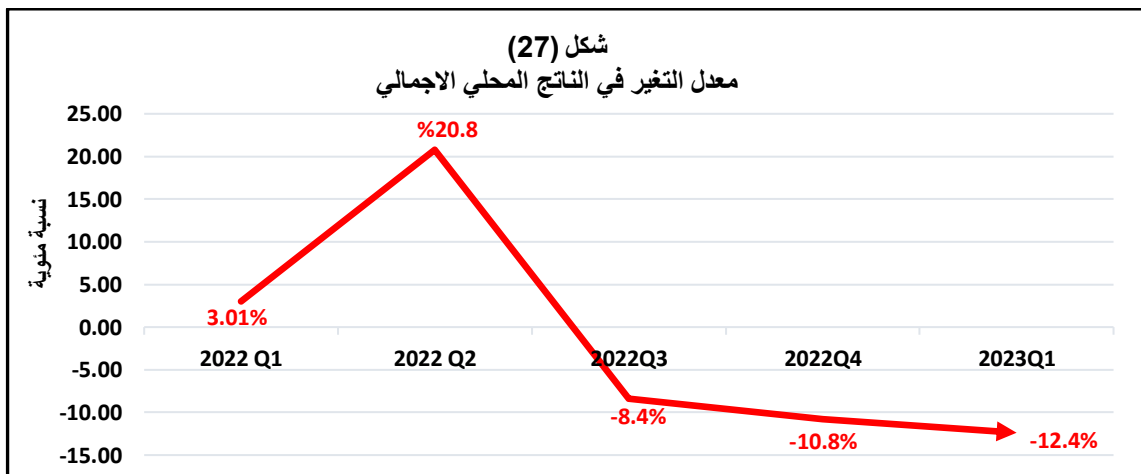
يتحقق التوازن المالي عند تطابق الإيرادات العامة للدولة مع نفقاتها العامة، ويحدث العجز في الموازنة العامة عندما يتجاوز إجمالي النفقات العامة حجم الإيرادات العامة، مما يعني أنّ الحكومة لديها عجز ويتطلب موارد مالية من القطاعات الأخرى، وهذا المؤشر مهم لقياس مدى متانة الموازنة العامة سواء بالفائض أم العجز نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر ذو أهمية في تحديد استراتيجيات الإنفاق وتحديد السياسات المالية المناسبة لتحسين وضع الموازنة العامة، فعندما يكون هناك فائض في الموازنة العامة تكون الحاجة إلى الدين العام منخفضة وبالعكس في حالة العجز، وقد لوحظ أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً نسبته (5.96%) إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الأول لعام 2023، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة نحو (4.56) تريليون دينار مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق البالغة (11.4) تريليون دينار، أما حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي فقد سجلت للفصل الأول من عام 2023 ارتفاعاً بلغت نسبته (2.1%) و (0.5%) على التوالي عن ذات الفصل من العام السابق، مقابل تسجيل السندات وقروض المؤسسات المالية انخفاضاً بلغت نسبته (30.9%) و (1.5%) على التوالي ولذات الفترة، مما أدى إلى انخفاض حجم الدين العام الداخلي للفصل الأول من عام 2023 بنسبة ضئيلة بلغت (1.2%)، مع الإشارة إلى إن الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي قد سجلت للفصل الأول من عام 2023 نسبة (63.97%) من إجمالي الدين الداخلي مقارنة بنسبتها البالغة (62.92%) لذات الفصل من العام السابق، وعلى النحو الموضح في الشكل (26).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

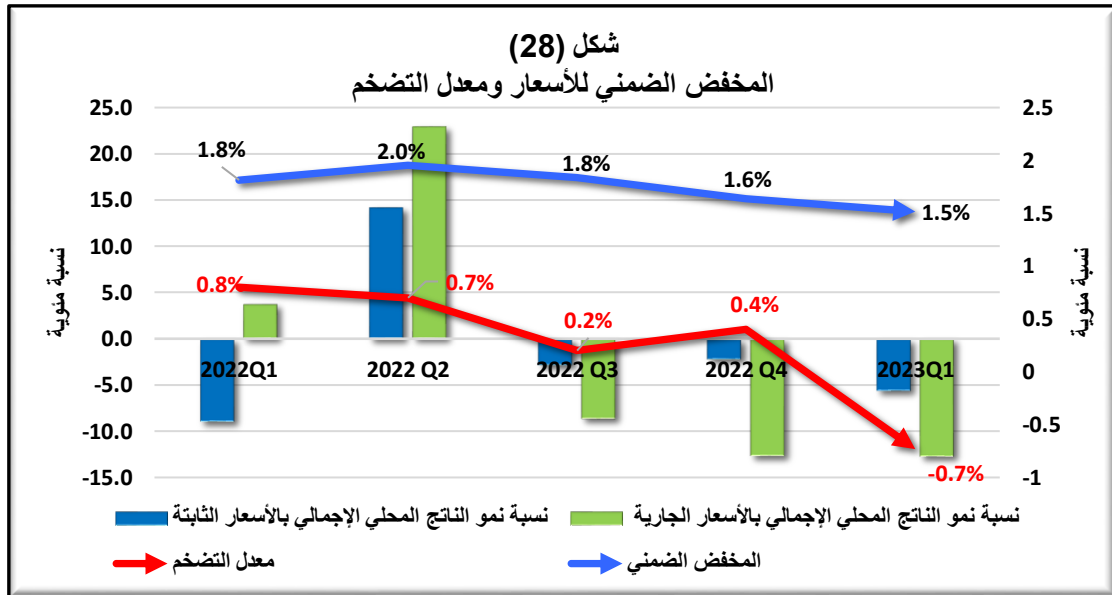
يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي حجم النشاط الاقتصادي الذي قام على إنتاجه المجتمع خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، ويُستخدَم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لتقييم أداء الاقتصاد في الدولة وتوقع النمو أو الانكماش المستقبلي على المدى القصير. فعندما يكون للدولة معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يشير إلى زيادة حجم الاقتصاد العام ونموه. وعلى العكس، إذا كان المعدل سلبياً، فإنه يشير إلى انكماش الاقتصاد وتراجع حجمه، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً بمعدل (12.4%) في الفصل الأول من عام 2023، وبلغ (77) تريليون دينار، مقارنة بالفصل الأول من العام 2022 الذي بلغ فيه (89) تريليون دينار، وذلك نتيجة انخفاض الأسعار والكميات المصدرة للنفط الخام مما انعكس على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ يشكّل النفط الخام النسبة الأكبر من تكوين (GDP)، وعلى النحو المبين في الشكل (27).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول 2023.

رابعاً: المخفض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)

يمكن قياس المخفض الضمني من طريق احتساب التغيرات في جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد بالأسعار الجارية إلى تلك التغيرات في جميع أسعار السلع والخدمات وذلك بأخذ سنة الأساس (أي بالأسعار الثابتة)¹. إذ إن أهمية هذا المؤشر أنه يحلل تأثير معدلات التضخم في الاقتصاد الكلي، وإن قيمة المخفض الضمني للأسعار (IPD) انخفضت من (1.8%) للفصل الأول في عام 2022 إلى (1.5%) للفصل الأول من عام 2023، وذلك لانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (89.05) ترليون دينار للفصل الأول لعام 2022 إلى (76.6) ترليون دينار، مع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الحقيقي إلى (50.5) ترليون دينار في الفصل الأول لعام 2023، مقارنة بالفصل الأول من العام السابق البالغة (49.3) ترليون دينار وموضح بالشكل (28).



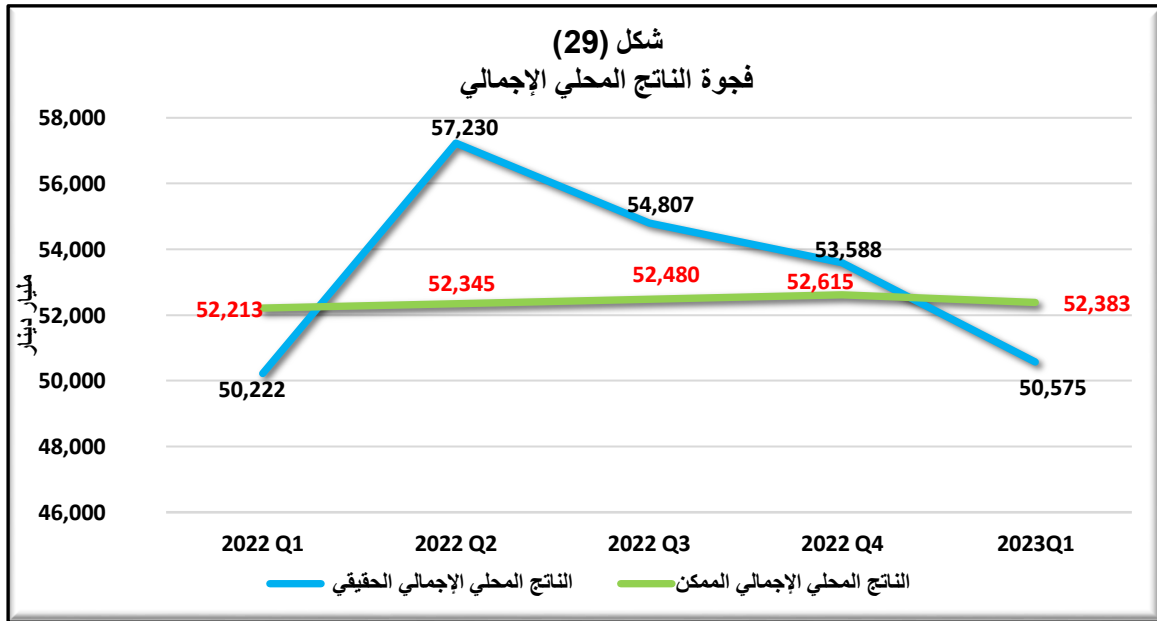
المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول 2023.
- البنك المركزي العراقي، المؤشرات المالية الأساسية.

ويتضح أيضاً من الشكل السابق انخفاض نسبة نمو معدل التضخم من (0.8%) للفصل الأول من عام 2022 إلى (-0.7%) لذات الفصل من عام 2023، لتصل الفجوة بين المخفض الضمني ومعدل التضخم إلى (2.2%) أثناء الفصل الأول من عام 2023، وإن قيمة المخفض الضمني تكون دائماً أعلى من قيمة معدل التضخم بسبب عدم ارتباطه بسلة من السلع والخدمات بل يشمل جميع التأثيرات السعرية الداخلية والخارجية وانعكاسها على الاقتصاد.

⁽¹⁾ للمزيد عن المخفض انظر إلى البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد التاسع عشر، ص 27.

خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي

فجوة الإنتاج هي مصطلح يُستخدم في تحليل الناتج المحلي الإجمالي (نمو الاقتصاد) لقياس الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي، أي القيمة الفعلية للناتج في الاقتصاد، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل والذي يمثّل الناتج الذي يمكن أن يتحقق في حالة استخدام جميع الموارد بكفاءة وفاعلية، وتحدث فجوة الإنتاج السلبية عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل عندما يعمل الاقتصاد دون إمكانياته، ولا يستخدم موارده بشكل كافٍ، أي إنّ الاقتصاد في حالة انكماش والعكس صحيح، ويُلاحظ انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الفعلي إلى (50,5) ترليون دينار عن الناتج المحلي الحقيقي المحتمل إلى (52,3) ترليون دينار في الفصل الأول لعام 2023، وكانت فجوة الناتج سالبة بمقدار (1,8-) ترليون دينار للفصل الأول من العام الحالي، نتيجة تراجع الطلب على السلع والخدمات وانخفاض معدل التضخم، وعند مقارنة فجوة الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الأول من العام السابق كانت الفجوة سالبة أيضاً بمقدار (1,9-) ترليون دينار، والتي تعكس تباطؤاً في النمو الاقتصادي بفعل ضعف الطلب أثناء الفصل الأول لعام 2023 وعام 2022، وعلى النحو المبين في الشكل (29).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2023.

- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2022، 2023

جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2022	قيمة المؤشر أثناء الفصل الاول 2023	معدل التغير %	الأثر في الاستقرار المالي	اتجاه المؤ شر
معدل التضخم الشهري (%)	0.8	- 0.7	-187.5	إيجابي	↓
فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.6	5.96	-52.7	مقبول	↓
نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)	7.9	8.2	3.7	إيجابي	↑
نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)	62.92	63.97	1.6	مقبول	↑
معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.0	-12.4	-513.3	مقبول	↓
المخفض الضمني للأسعار للناتج المحلي الإجمالي (%)	1.8	1.5	-16.7	مقبول	↓
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار عراقي)	49,291	50,575	2.3	إيجابي	↑
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دينار عراقي)	89,057	76,641	-14.5	مقبول	↓
فجوة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	-1991	-1808	10.1	إيجابي	↓

تم إعداده باعتماد بيانات :

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2022، 2023